التقديم والتأخير
بين الإمام عبد القاهر والمتأخرين

د. الشحات محمد عبد الرحمن أبو ستيت

تقديم :

لم تنل قضية التقديم والتأخير حقها من البحث والدراسة عند البلاغيين الا فى القرن الخامس الهجرى على يد الامام عبد القاهر الجرجانى (ت : ٤٧١ هـ) فى كتابه « دلائل الاعجاز » .

وليس معنى هذا أن هذه القضية لم تطرح على بساط البحث قبل عبد القاهر ، فقد أشار لها كثير من العلماء السابقين عليه ، ولكنهم لم يتوسعوا فى دراستها ولم يهتموا بكشف أسرارها مثله .

فشيخ النحاة سيبويه (ت : ١٨٠هـ) يروى عن الخليل بن أحمد (ت : ١٧٥هـ) حكمه على بعض أمثلة التقديم بالحسن ، وعلى بعضها بالقبح(١) .

وسيبويه يتناول التقديم والتأخير بالحديث فى أكثر من موضع من كتابه ، فيقول فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول : فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل كقولك : ضرب زيدا عبد الله ... ... وكان حد اللفظ فيه أن يكون مقدما ، وهو عربى جيد كثير كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم(٢) . واستحسن تقديم الاسم اذا كان السؤال

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى : ٥٨ .
(٢) الكتاب : ١/١٤ ، ١٥ .

عنه ، وتقديم الفعل اذا كان السؤال عنه(٣) وأشار الى التقديم فى أبواب كثيرة من النحو(٤) .

وقد أشار عبد القاهر الى كلام سيبويه عن التقديم والتأخير ، وتركيزه على أن التقديم يكون للعناية والاهتمام وحكى ما ذكره أن تقديم المحدث عنه يفيد التنبيه له ، كما فى قولك : عبد الله ضربته ، فانما قلت : «عبد الله» فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء(٥) .

وأشار الفراء الى التقديم والتأخير(٦) كما أشار اليه أبو عبيدة(٧) وعرض له ابن جنى فى كتابيه : « الخصائص » و « المحتسب »(٨) .

وأكثر ما ذكره السابقون على عبد القاهر فى قضية التقديم والتأخير خاص بالقواعد النحوية ، ومن ثم ظلت أسرار هذا الباب مكنونة حتى برزت على يد الامام عبد القاهر .

وهذا البحث يتناول بالدراسة قضية التقديم والتأخير بين عبد القاهر والمتأخرين كالسكاكى والخطيب وغيرهما .

وقد عرضنا فيه آراء الامام عبد القاهر فى هذا الباب بمختلف فصوله ، وبينا موقف المتأخرين منها ، ووازنا بين الآراء مؤيدين ما ترشحه الأدلة وتقويه الحجج ، كما سيرى القارىء لهذا البحث .

---

(٣) السابق : ١/٤٨٣ ، ٤٨٧ .
(٤) ينظر الكتاب : ١/١٩ ، ١/٦١ ، ١/٢٨٥ .
(٥) ينظر دلائل الاعجاز ١٠٧ ، ١٣:١ ، ١٤٥ والكتاب : ١/٤١ .
(٦) ينظر معانى القرآن : ٢/١٩٥ .
(٧) مجاز القرآن : ١/١٨٥ .
(٨) الخصائص : ٢/٣٨٢ ، والمحتسب : ١/٦٥ ، ٦٦ ، ١٣٥ .

التقديم التأخير عند الامام عبد القاهر

تناول الامام عبد القاهر فى بحثه للتقديم والتأخير أهمية هذا الباب ، واغفال المتقدمين له ، وقسم التقديم ، وتكلم عن أسرار التقديم والتأخير فى الأساليب المختلفة ، وسنمضى معه فى رحلته مع هذا الباب ، لنقف على آرائه ، ونتأمل ما أظهره من أسرار .

أهمية هذا الباب واغفال المتقدمين له :

بدأ الامام عبد القاهر تناوله التقديم والتأخير بالاشارة الى أهمية هذا الباب فقال : هو باب كثير الفوائد جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزل يفترلك عن بديعة ، ويفضى بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن أراقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شىء وحول اللفظ عن مكان الى مكان(٩) .

وبين عبد القاهر عدم اهتمام المتقدمين ببحث أسرار هذا الباب واكتفائهم بقولهم فى الشىء المقدم : انه قدم للعناية ولكون بيانه أهم . كما قال سيبويه وهو يذكر الفاعل والمفعول(١٠) : كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، هم ببيانه أعنى ، ان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم » ولم يذكر فى ذلك مثالا(١١) .

وذكر عبد القاهر تفسير النحويين لكلام سيبويه فقالوا : اذا كان يعنى الناس فى فعل ما من وقع عليه هذا الفعل دون الذى أوقعه فانهم يقدمون المفعول على الفاعل ، واذا كان يعنيهم فى فعل ما من الذى أوقعه وأحدثه فانهم فى هذه الحالة يقدمون الفاعل على المفعول ...

---

(٩) دلائل الاعجاز : ١٠٦ .
(١٠) الكتاب : ١/١٤/١٥ .
(١١) دلائل الاعجاز : ١٠٧ .

واستجاد عبد القاهر هذا التفسير وقال : انه ينبغى أن يعرف فى كل شىء قدم فى موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير .

وبين عبد القاهر أنه لا يكفى أن يقال فى الشىء : انه قدم للعناية ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم .

ولظن الناس أن هذا كاف فى بيان سر التقديم صغر أمر التقديم والتأخير فى نفوسهم وهونوا الخطب فيه ، حتى رأى أكثرهم أن نتبعه والنظر فيه ضرب من التكلف ! وكذلك صرفوا النظر عن سائر أبواب البلاغة الهامة ، كالحذف والتكرار والاظهار والاضمار ، والفصل والوصل(١٢) ش

وينعى الامام على هؤلاء تساهلهم فى أمر هذه الأبواب ، وبين أن ظنهم هذا قد أزرى بهم ، وذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا : مقاديرها ، وصدهم عن الجهة التى هى فيها .

ويتساءل الامام فى عجب : ان كانت هذه أمورا هينة ميسورة ، من أين كان نظم أشرف من نظم ؟ وبم عظم التفاوت واشتد التباين وترقى الأمر الى الاعجاز ، والى أن يقر أعناق الجبابرة ؟

أو ههنا أمور تحيل فى المزيه عليها ، ونجعل الاعجاز كان بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذرا فى ترك النظر فى هذه التى معناه والاعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟

ويشتد الامام على هؤلاء المتساهلين ويعظم انكاره عليهم فيقرر

---

(١٢) السابق : ١٠٧ ـ ١٠٩ .

أن هذا التهاون ان نظر العاقل ، خيانة منه لعقله ودينه ، ودخولا فيما بذى الخطر ويغض من قدر ذوى القدر .

ويزداد عجب عبد القاهر من أمر هؤلاء الناس حيث يهتمون بالأمور التى لا تدل على الاعجاز ولا يضر عدم معرفتها ، ويتهاونون فى موضوعات البلاغة التى هى دلائل الاعجاز آيات الفضل والامتياز فيقول :

وهل يكون أضعف رأيا ، وأبعد من حسن التدبر منك اذا أهمك أن تعرف الوجوه فى « أأنذرتهم » والامالة فى « رأى القمر » وتعرف « الصراط » و « الزراط » وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك فيه اللفظ وجرس الصوت ، ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولا يدفعك عن بيان ، ولا يدخل عليك شكا ، ولا يغلق دونك باب معرفة ولا يفضى بك الى تحريف وتبديل ، والى الخطأ فى تأويل ، والى ما يعظم فيه المعاب عليك ، ويطيل لسان القادح فيك ، ولا يعنيك ولا يهمك أن تعرف ما اذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك ... وكان أكثر كلامك فى التفسير ، وحيث تخوض فى التأويل ، كلام من لا يبنى الشىء على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، ومن ربما وقع فى الفاحش من الخطأ الذى يبقى عاره وتشنع آثاره(١٣) .

والتقديم فى الأساليب البليغة لابد من سر يقتضيه ، وعلة ترجحه ، ومن ثم بين الامام أن من الخطأ أن يجعل التقديم مفيدا فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذلك سجعه ، ذلك لأن من البعيد أن يكون فى جملة المنظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلا فى كثير الكلام أنه

---

(١٣) دلائل الاعجاز : ١٠٩ ، ١١٠ .

قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك القضية فى كل شىء وكل حال(١٤) .

ونظرة فيما نقلناه من نصوص عن الامام عبد القاهر نجده يقرر ما يلى :

١ ــ تهاون كثير من الناس فى فهم الموضوعات البلاغية وتفريطهم فى العلم بها والبحث فى أسرارها .

واذا كان هذا مما لاحظه الامام وعابه على المتقدمين ، فانه قد تجدد وزاد فى هذا العصر حتى برزت الدعوات الى هدم البلاغة العربية ، وهجر اللغة الفصحى بوجه علم ، مما يقتضى من العلماء والمهتمين بأمر الاسلام والعروبة وقفة صلبة فى وجه هذه الدعوات .

٢ ــ طرح الأحكام العامة فى الحكم على الأساليب ، ورفض النقد الذى لا يقوم على التحليل والتعليل ، وكشف أسرار التراكيب واظهار خصائص الأساليب .

٣ ــ تفاوت النظم تبعا لما فيه من خصائص وسمات ، وارتقاء النظم على غيره بسبب اشتماله على هذه الخصائص حتى نصل الى أعلى نظم وأرفعه ، والذى بلغ حد الاعجاز وهو القرآن الكريم .

٤ ــ علوم البلاغة هى التى تكشف عن اعجاز القرآن الكريم ، وتعين المفسر على فهم كتاب الله فهما صحيحا خاليا من الخطأ ، ومن ثم يتعين على الناظر فى كتاب الله لتفسيره أن يحيط علما بها .

ولا تغنى المعرفة بوجوه القراءات وغيرها من الأمور اللفظية فى فهم القرآن ، بل لابد من البراعة فى البلاغة والبيان ، لتتحقق السلامة من الأخطاء فى تفسير آيات الله وتأويلها .

---

(١٤) السابق : ١١٠ .

ولا يفهم من كلام عبد القاهر أنه يدعو الى اهمال علم من العلوم كعلم القراءات أو غيره ، فهذا ما لا يقصده بحال ، انما يقصد بكلامه بيان أهمية البلاغة فى كتاب الله ومعرفة اعجازه ، وانها أولى بالمعرفة والاتقان فى هذا المجال .

وقد تأثر الزمخشرى بهذه الفكرة ، وذكرها فى مقدمة تفسيره فبين أن علم التفسير لا يتم تعاطيه ، واجالة النظر فيه الا لرجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن،وهما : علم المعانى وعلم البيان(١٥) .

٥ ــ للتقديم والتأخير فى الأساليب فوائد وأسرار تتطلب البحث عنها ، ولا يصح الاكتفاء بتعليلها بالعناية ، أو ببعض الأمور اللفظية كمراعاة السجع والقوافى وغير ذلك ، ومن ثم نرى أن تعليل البلاغيين لبعض صور التقديم والحذف بأنها للمحافظة على السجع،أو الفاصلة، تعليل سطحى ، ينبغى عدم الاقتصار عليه ، ويلزم التأمل فى الأساليب التى علاوها بذلك للبحث فيها عن أسرار معنوية عميقة .

أقسام التقديم :

قسم الامام التقديم الى قسمين(١٦) :

أولهما : تقديم على نية التأخير ، وذلك فى كل شىء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفى جنسه الذى كان فيه كخبر المبتدأ اذا قدمته على المبتدأ والمفعول اذا قدمته على الفاعل ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمرا زيد ، فمعلوم أن « منطلق » و « عمرا » لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعة بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من آجله ، كما يكون اذا أخرت .

---

(١٥) الكشاف : ١/١٥ ، ١٦ .
(١٦) دلائل الاعجاز : ١٠٦ .

ثانيهما : تقديم لا على نية التأخير وذلك فى كل شىء نقل بسبب التقديم من حكم ومن اعراب الى اعراب : ومثال ذلك : أن تجىء الى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا ومثال ذلك : ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق وأخرى : المنطلق زيد ، فأنت فى هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر «زيدا» على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ الى كونه خبرا .

ثم تناول الامام عبد القاهر بعد ذلك أسرار التقديم فى الأساليب المختلفة ، فتكلم عن التقديم فى الاستفهام . والتقديم فى النفى ، والتقديم فى الخبر المثبت والمنفى وتقديم مثل وغير ، وتقديم النكرة وتقديم ألفاظ العموم وسنعرض لما ذكره فى كل ذلك .

أولا : التقديم والتأخير فى الاستفهام :

١ ــ تقديم المسند اليه وتأخيره :

تحدث عن عبد القاهر عن تقديم المسند اليه وتأخيره على الفعل الماضى ، والفعل المضارع فى حال الاستفهام الحقيقى وغير الحقيقى ومحور كلامه فى كل ذلك : أن المستفهم عنه هو ما يلى الهمزة ، فاذا قدمت الفعل وبدأت به كان الشك فى الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، واذا قدمت الاسم وبدأت به كان الشك فى الفاعل من هو ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم من هو الفاعل .

وبدأ ببيان فى الاستفهام الحقيقى فقال : تقول : أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟

أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ تبدأ فى هذا ونحوه وبالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه ، والشك فيه ، لأنك فى جميع ذلك متـــردد فى وجود الفعل وانتفائه ، فيجوز أن يكون قد وقع ، وأن يكون لم يقع .

وتقـــول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ فى هذا كله بالاسم ، لانك لم تشك فى وقوع الفعل ، بدليل أنك أشرت اليه واقعا ، وانما شككت فى الفاعل من هو ؟ أأنت أم غيرك(١٧) .

وعلى هذا النحو تجىء الأساليب العربية ، فيقدم فيها ما يستفهم عنـــه ، ومـــا يشـــك فيـــه ، من فعـــل ، أو فـــاعل ، أو مفعـــول ، أو حال ، أو غير ذلك .

فاذا قدم المتكلم ما لا يشك فيه ، ولا يستفهم عنه ، كان كلامه فاسدا وقد بين عبدالقاهر هذا فقال : فلو قلت : أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أأنت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتـــاب الذى كنت تكتبه ؟ ــ وأنت تشك فى الفعـــل وتسأل عن وقوعه من عدمه ــ خرجت من كلام الناس .

وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ ــ وأنت تشك فى الفـــاعل وتسأل من هو ؟ ــ قلت ما ليس بقول ؟ ذلك لفساد أن تقول فى الشىء المشـــاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا(١٨) .

وقد علل الامام فساد الكلام الأخير بعلة عقلية قوية ، فان اشارة المتكلم الى الفعل تقتضى وجوده ، وتقديم الفعل يقتضى الاستفهام عن

---

(١٧) ١ ، ٢ دلائل الاعجاز ١١١ ، ١١٢ .

(١٨) دلائل الاعجاز : ١١١ ، ١١٢ .

وجوده،وفى هذا تناقض ، كذلك لا يعقل أن يستفهم الانسان عن وجود شىء موجود وهو يشاهده ويشير اليه •

ولم يعلل عبد القاهر فساد الكلام الذى قبلـه ، وعلة فسـاده ظاهرة وهى : أن تقديم الفاعل يقتضى وقوع الفعل ووجـوده ، وأن الاستفهام عن فاعله من هو ؟ وقـولك : التى كنت على أن تنبيها وما يشبهها فى باقى الأمثلة يفيد أن الشك فى الفعـل وأن المطلوب معرفـة وقوعه من عدم وقوعه(١٩) •

ورأى عبد القاهر فى فساد الأمثلة السابقة وما شاكلها مخـالف لرأى سيبويه الذى أجازها وحكم عليها بالصحة ، وبين أن المسـئول عنه فى قولك : أزيد عندك أم عمر ؟ وأزيدا لقيت أم بشرا ؟ هو أحـد الشخصين،وفى هذه الحالة يكون تقديم الاسم أحسن ، ولو قلت فيه : أعندك زيد أم عمرا ؟ وألقيت زيدا أم بشرا ؟ كان جائزا حسـنا ولكن تقديم الاسم أحسن منه واذا سألت عن الفعل قلت : أضربت زيدا أم قتلته ؟ فتبدأ بالفعل وهو الأحسن(٢٠) •

ومن هذا نرى أن رأى عبد القاهر مخـالف لرأى سـيبويه فى الحكم على هذه الأمثلة ونحوها •

وقد ذكر الدمامينى رأى سيبويه السابق ، وقال ان مثـل هذا الرأى لابن عصفور فى المقرب ، وعلق الشمس الأنبابى على ما ذكـره الدمامينى بقوله : ان كان مراده بيان طريقة النحاة فالأمر ظاهر ، وان كان مراده معارضة كلام المصنف بكلامهم ففيه أنه لا يعترض بمذهب

---

(١٩) ينظر دلالات التراكيب : ٢١٧ •
(٢٠) الكتاب ١/٤٨٣ ، ٤٨٧ •

على مذهب ، لأنه قد يكون الأحسن عند النحوى واجبا عند البليغ . على أنه يمكن حمل كلام المصنف على الأحسنية(٢١) .

وناقش الأستاذ / الدكتور محمد أبو موسى هذه المسألة فى كتابه « البلاغة القرآنية » ولم يسلم بحمل كلام عبد القاهر على الأحسنية ، وقال أن عبارته صريحة فى أن هذا الاسلوب فاسد وخطأ وخارج من كلام الناس ، وأيد رأى سيبويه فى صحة هذا الأسلوب لأنه شافه الأعراب ونقل عنهم ولم يتهيأ مثل هذا لعبد القاهر(٢٢) .

وعاد الدكتور أبو موسى لهذه المسألة فى كتابه «دلالات التراكيب» وقال : أن الجواز الذى ذكره سيبويه لا مشاحة فيه ، وما ذكره عبد القاهر مما يتصادم مع كلام سيبويه انما هو الأسلوب الأشهر والأفصح ، وان عبد القاهر مخالفته خروجا عن كلام الناس ، وفى عبارة سيبويه ما يشير الى ضعف الاسلوب الذى رفضه عبد القاهر(٢٣) وأرى بعد عرض هذه الآراء أن كلا من الشيخين قد حكم على الأساليب بمقتضى مذهبه : فسيبويه يحكم على التركيب من منطلق الصحة النحوية ومن ثم رأى جواز هذه الأساليب لعدم مخالفتها للقواعد النحوية .

وعبد القاهر يحكم على التركيب من منطلق الصياغة البلاغية التى ترتفع فوق مستوى الصحة النحوية لتنتقى أفضل الأساليب الجائزة وأفصحها ، وترفض ما عداها .

ومن ثم قد يجيز بعض النحاة أسلوبا ، ويرى فيه البلاغيون خروجا عن قواعد الفصاحة ومراسم البلاغة ، كما فى أمثلة ضعف التأليف والتعقيد .

---

(٢١) تجريد البنانى مع تقرير الشمس الانبابى : ٣/١١٤ .
(٢٢) البلاغة القرآنية : ١٠٢ ـ ١٠٤ .

وعلى أساس الصياغة البلاغية التى تبحث عن أفضل الأساليب رفض عبد القاهر الأمثلة السابقة دون نظر الى جوازها نحويا .

ويمكن أن يكون قول عبد القاهر : خرجت من كلام الناس ، مؤيدا لما ذكرناه من حيث يكون قصده بكلام الناس : كلام الفصحاء والبلغاء لا الكلام .

ويؤكد الامام عبد القاهر ما سبق أن ذكره من أن المستفهم عنه هو ما يلى الهمزة ، وأن تقديم الفعل يقتضى أن يكون الشك فيه ، والسؤال عن وقوعه أو عدم وقوعه ، وأن تقديم الاسم يقتضى أن يكون الشك فيه والمطلوب ببيان من هو ؟ فيقول :

ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم، أنك تقول : أقلت شعرا قط ؟ أرأيت اليوم انسانا فيكون كلاما مستقيما، ولو قلت:انت قلت شعرا لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا، بالحال — وذاك انه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا ، لأن ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو أن تقول : من قال هذا الشعر ؟ ومن بنى هذه الدار ؟ ومن أتاك اليوم ؟ ومن أذن لك فى الذى فعلت ؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين ، فأما قيل شعر على الجملة ، ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه ، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله .

ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو ؟ وكان يصح أن يكون سؤالا عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغى أن يستقيم ذلك(٢٤) .

---

(٢٣) دلالات التراكيب : ٢١٩ .

(٢٤) دلائل الاعجاز : ١١٢ .

ففى هذا النص يسوق الامام دليلا آخر يؤكد الأصل الذى ذكر فى تقديم الفعل وتقديم الاسم وهو : صحة قولنا : أقلت شعرا قط ؟ أرأيت اليوم انسانا ؟ وفساد قولنا : أأنت قلت شعرا قط ؟ قولنا رأيت اليوم انسانا ؟ وذلك لأننا سألنا فى المثالين الأولين عن الفعل وقع أو لم يقع ، وفى المثالين الأخيرين سألنا عن الفاعل ، والفاعل فى مثل هذه الحالة لا يصح السؤال عنه ، لعدم تعين الفعل ، وتحدده ولا معنى للسؤال عن الفاعل فى فعل لم يحدد ولم يعين ، ولو أردنا السؤال عن أن المسئول قال شعرا أو لم يقل ، أو رأى انسانا أو لم ير انسانا لقدمنا الفعل كما فى المثالين الأوليين ، وبهذا يتضح أن تقديم الاسم ليس كتقديم الفعل .

وذكر الدكتور شوقى ضيف العلة فى فساد قولنا : أأنت قلت شعرا قط ؟ فقال : لأن السائل جمع فى سؤاله بين اثبات الفعل والشك فى حدوثه ، اذ السؤال مسلط على الشخص لا على فعله فكان ينبغى ألا يضيف كلمه قط(٢٥) .

وهذه العلة ليست فى كلام عبد القاهر ، ولا تفهم منه ، وانما علل فساد ذلك بما ذكرناه من عموم الفعل ولا معنى للسؤال عن فاعل فعل لم يعين .

والدكتور شوقى ضيف يجعل سبب فساد السؤال كلمة « قط » وكأن القائل لو حذفها لصح السؤال ، وهذا ما لم يقله عبد القاهر بدليل أنه حكم بفساد قولنا : أأنت رأيت اليوم انسانا ؟ وليس فيه كلمة « قط »(٢٦) .

الاستفهام التقريرى :

وبعد أن بين عبد القاهر سر تقديم كل من الفعل والاسم فى

---

(٢٥) البلاغة تطور وتاريخ : ١٧٣ .

(٢٦) ينظر البلاغة القرآنية : ٩٧ ، ٩٨ ودلالات التراكيب : ٢١٧ .

الاستفهام الحقيقى ، أخذ فى بيان ذلك فى الاستفهام التقريرى ، فذكر أن الأمر فيه لا يختلف عن سابقه ، فاذا قدم الاسم كان الغرض التقرير به ، واذا قدم الفعل كان الغرض التقرير به .

ومثل للتقرير بالفاعل بقوله تعالى حكاية عن قول نمروز : (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم)(٢٧) فلا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك لابراهيم عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد وقع منه بدليل أنهم أشاروا الى الفعل فى قولهم : «أأنت فعلت هذا ؟» وقال هو فى الجواب : (بل فعله كبيرهم هذا)(٢٨) ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت ، أو : لم أفعل(٢٩) .

وقد استدل عبد القاهر على أن التقرير فى الآية تقرير بالفاعل بدليلين :

أولهما : اشارتهم الى الفعل واقعا وحادثا ، ولا يعقل أن يسألوا عنه وهم يشيرون اليه .

ثانيهما : جواب ابراهيم عليه السلام بتعيين الفاعل ، ولو كان سؤلهم عن الفعل لقال : فعلت أو لم أفعل .

ويثير الامام سؤالا عن الفرق بين التقرير بالفاعل والتقرير بالفعل هو : أنك اذا قلت : أأنت فعلت ؟ كان غرضك أن تقرره بأن الفعل كان منه ، لا بأنه كان على الجملة ، فأى فرق بين الحالين ؟

ويجيب عن هذا التساؤل بقوله : اذا قال : أفعلت ؟ فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره ، وكان كلامه من يوهم أنه

---

(٢٧) الأنبياء ٦٢ .
(٢٨) السابق : ٦٣ .
(٢٩) دلائل الاعجاز : ١١٣ .

لا يدرى أن ذلك الفعل كان على الحقيقة ، واذا قال : أأنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ، ولم يكن منه تردد فى وقوع نفس الفعل ، وكلامه لا يوهم أنه لا يدرى أوقع ذلك الفعل أم لم يقع،بدليل أنه يقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار اليه كما فى الآية(٣٠) .

الاستفهام الانكارى :

وخرج عبد القاهر من الاستفهام التقريرى الى بيان سر التقديم فى الاستفهام الانكارى وأنه لا يختلف عن الأصل الذى ذكره ، فاذا قدم الفعل كان الانكار موجها الى الفعل ، واذا قدم الاسم كان الانكار موجها اليه ، ومثل فى ذلك بقوله تعالى : (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا انكم لتقولون قولا عظيما)(٣١) وقوله تعالى (اصطفى البنات على البنين ما لكم كيف تحكمون)(٣٢) وبين أن الانكار فيهما منصب على الفعل وهو انكار أن يكون الفعل قد كان من اصله وقد سماه البلاغيون : الانكار التكذيبى .

وأشار الى أن الاسم اذا قدم فى هذا صار الانكار فى الفاعل كقولك للرجل قد انتحل شعرا : أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت ، لست ممن يحسن مثله ، فأنكرت أن يكون القائل ، ولم تنكر الشعر(٣٣) .

وتحدث عن صورة أخرى من صور انكار الفعل ، يأتى التركيب فيها على صورة انكار الفاعل ، وضابطها كما يفهم من كلام عبد القاهر : أن يلى الهمزة معمول الفعل المنكر ، ويكون المراد انكار الفعل ، ولا يكون للفعل غير ذلك المعمول من كونه واقعا منه أو عليه ، أو زمانا

---

(٣٠) السابق : ١١٤ .
(٣١) الاسراء : ٤٠ .
(٣٢) الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٣٣) دلائل الاعجاز : ١١٥ .

له ، أو مكانا ، فحيث انتفى ذلك المعمول انتفى الفعل لزوم لأنه ليس له الا ذلك المعمول • ومنهـا قوله تعالى : (قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون)(٣٤) ، الاذن راجـع الى قوله تعالى (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا)(٣٥) ومعلوم ان المعنى على انكار أن يكون اذن من الله فيما قالوه من غير أن يكون هذا الاذن قد كان من غير الله تعالى فأضافوه الى الله ، الا أن اللفظ أخرج على هيئة انكار الفاعل ، لأنه لا فاعل للفعل غيره ، فاذا انتفى الفاعل فقد انتفى الفعل من أصله •

ومنه قوله تعالى : (قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشـتملت عليـه أرحام الأنثيين)(٣٦) أخـرج اللفظ مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم فى أحد أشـياء ، ثم أريد معرفة عين المحـرم ، مع أن المراد انكار التحريم من أصله ونفى أن يكون قد حـرم شىء مما ذكروا أنه محرم وذلك أن الكلام وضع على أن يجعل التحـريم كأنه قد كان ثم يقال لهم : أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فيم هو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى(٣٧) •

التقديم فى الاستفهام والفعل مضارع :

كان حديث الامام فيما سبق عن التقديم فى الاستفهام والفعـل ماض ، ومن ثم أخذ فى الحديث عنه والفعل مضارع •

---

(٣٤) سورة يونس : ٥٩ •
(٣٥) سورة يونس : ٥٩ •
(٣٦) الأنعام : ١٤٣ •
(٣٧) دلائل الاعجاز : ١١٥ •

والأصل الذى قرره عبد القاهر من أن المقدم هو المنوط بالكلام فعلا أو اسما أصل يجرى فى جميع الحالات ولا يختلف الكلام الا فى الأغراض التى يفيدها كل اسلوب .

وقد بين أن الفعل المضارع قد يراد به الحال أو الاستقبال .

فاذا قلت : أتفعل ؟ وأنت تريد الحال ، كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعلـــه ، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقـــة أن الفعل كائن .

واذا قلت : أأنت تفعل ؟ كان المعنى عـــلى أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل وكان أمر الفعل فى وجوده ظاهرا ، ولا يحتاج الى الاقرار بأنه كائن .

وان كنت تريد بالمضارع المستقبل ، وبدت بالفعل فقلت : أتفعل ؟ كان المعنى أنك عمدت بالانكار الى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون أو أنه لا ينبغى أن يكون فمثال الأول قول الشاعر :

أيقتلنى والمشرفى مضـــاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لانسان تهدده بالقتل ، وانكار أن يقـــدر على ذلك ويستطيعه ومثال الثانى قولك لرجل يركب الخطـــر : أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتذهب فى غير الطريق ؟ أتغرر بنفسك ؟

وقد سمى البلاغيون القسم الأول : **الانكار التكذيبى ، وهو ما يتوجـــه** الانكار فيـــه الى نفس الفعـــل ، والقسم الثانى : الانكـــار التوبيخى ، وهو ما يتوجه الانكار فيه الى الانبغاء .

واذا بدأت بالاسم فى المضارع المستقبل فقلت : أأنت تفعـــل ؟ أو قلت : أهو يفعل ؟ كنت وجهت الانكار الى نفس الاسم المذكـــور

وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل ومن يجيء منه ، وأن يكون بمنلك المثابة(٣٨) .

وبهذا يؤكد الامام الأصل الذى ذكره فى أول الباب من أن تقديم الفعل يقتضى أن يكون الكلام موجها الى الفعل وتقديم الاسم يقتضى أن يكون الكلام موجها الى الاسم .

٢ ــ تقديم المفعول فى الاستفهام :

والأمثلة التى ذكرها الامام فيما سبق كانت فى الحديث عن الفعل والفاعل ، والأصل الذى ذكره ومضى فى اثباته أصل عام لا يخص الفعل والفاعل فقط ولكنه ينطبق على المفعول والحال غير ذلك ، ومن ثم أخذ الامام فى تعميم هذا الأصل ، فتحدث عن تقديم المفعول وأسراره .

وقد بين أن حال المفعول فى كل ما ذكره كحال الفاعل ، فتقديم المفعول يقتضى أن يكون الكلام موجها اليه .

فاذا قصدت الانكار وقلت : أزيدا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قدم « غير » فى قوله تعالى (قل أغير الله أتخذ وليا)(٤٠) وكان له من الحسن والمزية والفخامة ما لا يكون له أو أخر فقيل : قل أأتخذ غير الله وليا ؟ وأتدعون غير الله ؟ وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى

---

(٣٨) دلائل الاعجاز : ١١٦ ، ١١٧ .
(٣٩) الأنعام : ١٤ .
(٤٠) الأنعام : ٤٠ .

من ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك اذا قدم الفعل وذلك لأن الانكار حينئذ سينصب على أن يكون الفعل فقط ولا يزيد على ذلك(٤١) وبهذا ينتهى حديث الامام عن التقديم فى الاستفهام •

ثانيا : التقديم والتأخير فى النفى :

١ ــ تقديم المسند اليه وتأخيره :

تحدث الامام فى هذا الفصل عن تقديم المسند اليه وتأخيره على على الفعل فى حال مجىء المسند اليه بعد النفى •

ويدور حديثه حول أصل ثابت هو :

أن تقديم الفعل فى النفى يقتضى نفى الفعل عن الفاعل ولا يقتضى ثبوت وقوع هذا الفعل ؟ وأن تقديم الفاعل يقتضى نفى الفعل عن الفاعل ويقتضى ثبوت هذا الفعل ووقوعه من غيره •

يبين الامام ذلك فيقول : اذا قلت : ما فعلت ، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول ، واذا قلت : ما أنا فعلت ، كنت نفيت فعلا ثبت أنه مفعول •

تفسير ذلك : انك اذا قلت : ما ضربت زيدا ، كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلا ، واذا قلت : ما أنا ضربت زيدا ، لم تقله الا وزيد مضروب ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضارب(٤٢) وبهذا يكون تقديم الفاعل على الفعل فى النفى مفيدا للتخصيص فى رأى الامام عبد القاهر •

---

(٤١) دلائل الاعجاز : ١٢١ ، ١٢٢ •

(٤٢) دلائل الاعجاز : ١٢٤ •

ويؤكد على أن تقديم الاسم يقتضى وجود الفعل بمثال بين هو قـول المتنبى :

وما أنا أسقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

فالمعنى كما لا يخفى ، عـلى أن السـقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفى اليه ، ولكن الى أن يكـون هو الجالب له ، ويكون قـد جره الى نفسه(٤٣) ويترتب على هذا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم صحة بعض الأساليب وفسـاد بعضها ، وهى فى نفس الوقت دليل على وجود هذا الفرق .

ففى حالة تقديم الفعل يصلح أن يكون المنفى عاما كقولك : ما قلت شعرا قط ؟ وما أكلت اليوم شيئا ؟ وما رأيت أحدا من الناس .

وفى حالة تقديم الاسم لا يصلح ذلك ، فيكون قولك : ما أنا قلت شعرا قـط ؟ وما أنا أكلت اليوم شـيئا ؟ وما أنا رأيت أحـدا من الناس ، فاسدا .

وقد علل الامام فساد هذا بقـوله : لأنه يقتضى المحال ، وهو أن يكون ههنا انسان قد قال كل شعر فى الدنيا ، وأكل كل شىء يؤكل، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه(٤٤) ولتفصيل هذه العلـة نقول : ان الامام عبد القاهر وجمهور البلاغيين يرون أن قولك ما أنا أهنت خالدا يقتضى ثلاثة أمور هى :

١ ــ التخصيص ، أى قصر نفى الفعل على الاسم المتقدم .
٢ ــ ثبوت للفعل وتسليم حصوله ، وأنه منفى عن المسند اليـه المقـدم .

---

(٤٣) السابق : ١٢٥ .
(٤٤) السابق : ١٢٤ .

٣ ــ أن ثبوت الفعــل لغير المسند اليه يكون عــلى حسب النفى عموما وخصوصا(٤٥) .

وبناء على هذا الأمر الثالث كانت الأمثلة السابقة فاسدة وذلك لأن القائل نفى عن نفسه الأفعال نفيا عاما ، ويترتب على ذلك أن تثبت لغيره ثبوتا عاما ، فيكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا ، وأكل كل شىء يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس .

وانما صحت الأمثلة التى قدم فيها الفعل مع أن النفى فيها عام، لأن ثبــوت الفعل فيهــا غير مسلم ، فصــح نفيه ، ولا يلزم من ذلك الفســاد ، لأنــه منفى من أصــله فلم يثبت بصــورة العموم لأحــد مطلقا(٤٦) .

وساق عبد القاهر دليلين آخرين يؤكــد بهما الفرق بين تقــديم الفعل وتقديم الاسم فى النفى .

أولهما : أنه يصح لك أن تقول : ما قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواى ، ولا يصح أن تقول : ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواى ، بتقديم الاسم على الفعل لما فى الأسلوب من التناقض .

واذا قلت بعــده : ولا قاله أحد من الناس ، حدث تناقض بين مفهوم الجملة الأولى ومنطوق الجملة الثانية .

وكذلك اذا قلت : ما أنا ضربت زيدا ، أفدت نفى ضرب زيد عن نفسك وأثبته لغيرك ، فاذا قلت بعــده : ولا ضربه سواى ، حصــل تناقض بين مفهوم الجملة الأولى ومنطوق الجملة الثانية(٤٧) .

---

(٤٥) نظرات فى البلاغة : ١٥٥ .

(٤٦) السابق : ١٥٧ ، وينظر المطول : ١١١ .

(٤٧) ينظر دلائل الاعجاز : ١٢٥ .

ولبطلان هذا الاسلوب وجه آخر هو : أن هذا التركيب يفيد ثبوت القول والضرب ، ونفيهما عنك ، ونفيهما عن جميع من عداك ، وعليه يلزم ثبوت قول من غير قائل ، وضرب من غير ضارب ، وهذا محال(٤٨) .

ثانيهما : أنه يصح أن تقول : ما ضربت الا زيدا ، بتقديم الفعل ، ولو قلت : ما أنا ضربت الا زيدا ، كان لغوا من القول لا يصح .

وقد علل عبد القاهر فساد هذا القول بأن نقض النفى بـ « الا » يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك ، وايلاؤه حرف النفى يقتضى أن لا تكون ضربته ، فهما يتدافعان(٤٩) وقد علل السكاكى فساد هذا الاسلوب بنفس هذه العلة(٥٠) .

وعلل الخطيب فساد هذا القول بعلة أخرى هى : أن هذا التعبير يفيد نفى ضرب المتكلم لكل واحد منهم سوى زيد ، ويترتب على هذا أن انسانا غير المتكلم قد ضرب كل واحد منهم ماعدا زيدا وهذا محال(٥١) .

وبهذين الدليلين ، والدليل السابق عليهما أثبت عبد القاهر الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم فى النفى .

وقد رأينا أنه حكم على بعض الأساليب بالفساد ، وبين علة فسادها ، ويلزم لتصحيح هذه الأساليب أن يقدم الفعل فيها على الاسم ، فيقال : ما قلت شعرا قط ، أو ما قلت أنا شعرا قط ، أو ما ضربت أنا الا زيدا أو ما رأيت أنا أحدا من الناس .

---

(٤٨) دراسات تفصيلية : ٢٦٧ .
(٤٩) دلائل الاعجاز : ١٢٦ .
(٥٠) مفتاح العلوم : ١١١ .
(٥١) الايضاح : ٢/٥٤ .

أو يقدم الاسم على النفى فيقال : أنا ما قلت شعرا قط ، وأنا ما رأيت أحدا من الناس ، وبهذا تصح هذه الأساليب(٥٢) .

ويرى الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى أن الذى ذكره عبد القاهر من أن تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى مع كونه واليا حرف النفى يفيد التخصيص قطعا ليس على اطلاقه ، وانما هو أمر غالب لا لازم ، لأن المتكلم حتى يسلط النفى على الفاعل لا يلزم منه ثبوت الفعل ، لأن الفعل مسكوت عنه ، فيمكن أن يكون ثابتا كما فى أمثلة الاختصاص التى ذكرها عبد القاهر ، وقد يكون غير ثابت كما فى قولنا : ما أنا قلت هذا ، أى هذا الذى تزعمون أنه قيل .... وقد جاء هذا التركيب فى القرآن الكريم من غير ان يكون دالا على الاختصاص وذلك كقوله تعالى : (لو يعلم الذين كفروا حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ولا هم ينصرون بل تأتيهم بغتة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها ولا هم ينظرون)(٥٣) فقوله : «ولا هم ينصرون» « ولا هم ينظرون » قدم فيه المسند اليه على الخبر الفعلى وهو مسبوق بحرف النفى ومع هذا يفيد التقوية فقط ، لأن الاختصاص يعنى أن غيرهم ينصر من عذاب الله وينظر حين تأتيه الساعة وذلك لا يكون(٥٤) .

وأرى أنه يمكن فهم ما فى الآيتين على التخصيص ، ويكون المراد — والله أعلم — أنه فرض أن هناك من ينصرون ومن ينظرون فهؤلاء الكافرون لا ينصرون ولا ينظرون ، مع اليقين بأنه لا نصر ولا انظار لأحد ، وفى هذا الاسلوب تنديد وتعريض بهم ، وتفظيع لحالهم ببيان اختصاصهم بذلك ، نظرا لما ارتكبوه من ذنب عظيم .

---

(٥٢) المطول : ١١١ ، والايضاح : ٢/٥٣ ، ٥٤ .
(٥٣) الأنبياء : ٣٩ ، ٤٠ .
(٥٤) خصائص التراكيب : ١٧٩ .

٣ ــ تقديم المفعول فى النفى :

وهذا الأصل الذى ذكره الامام فى تقديم المسند اليه وتأخيره فى النفى طبقه أيضا على تقديم المفعول وتأخيره ، فقال : اذا قلت مـا ضربتزيدا ، فقدمت الفعل كان المعنى انك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض فى أمر غيره لنفى ولا اثبات ، وتركته مبهما محتملا .

واذا قلت : ما زيدا ضربت ، فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضربا وقع منك على انسان ، وظن أن الانسان زيد ، فنفيت أن يكون أياه(٥٥) .

فتقـدم الفعل على المفعـول يفيد نفى ضربك لزيد ، ولا يثبت أنك ضربت أحدا غيره أو بنفيه .

وبقديم المفعول على الفعـل يفيد نفى ضربك لزيد ، ويثبت أنك ضربت أحدا غيره .

ويترتب على هذا أنه يصح أن تقول : ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس ، لأن الفعل غير متعين ثبوته ، فيصح نفيه من أصله .

ولا يصح ان تقول : ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس،لوقوع التناقض بين مفهوم الجملة الأولى ومنطوق الجملة الثانية ، لأن تقديم المفعـول يفيـد وقوع ضرب منك عـلى أحد غـير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك : ولا أحدا من الناس ينفى ذلك(٥٦) وبهذا يقـع التناقض المؤدى الى فساد الاسلوب .

وبناء على الأصل المذكور أيضا يصح لك أن تقول : ما ضربت زيدا ولكنى أكرمته ، فتعقب الفعل المنفى باثبات فعل هو ضده ، لأن الفعل

---

(٥٥) دلائل الاعجاز : ١٢٦ .

(٥٦) المطول : ١٩٨ .

الأول غير ثابت ، فالخطأ وقع فى الفعل فرددت الكلام الى الصواب وهو الاكرام .

ولا يصح أن تقول : ما زيدا ضربت ولكنى أكرمته ، وذلك لأن الخطأ وقع فى المضروب لا فى الفعل ، فكان عليك أن ترد الكلام الى الصواب بتعيين المضروب ، حيث ان الضرب ثابت كما هو مقتضى تقديم المفعول ومن ثم كان عليك أن تقول : ما زيدا ضربت ولكن عمرا(٥٧) .

ومما سبق نرى أن تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص فى رأى الامام عبد القاهر .

والجار والمجرور يأخذ حكم المفعول فى ذلك ، وقد أشار عبد القاهر الى هذا فقال : وحكم الجار والمجرور فى جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فاذا قلت : ما أمرتك بهذا ، كان المعنى على نفى أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشىء آخر واذا قلت : ما بهذا أمرتك ، كنت قد أمرته بشىء غيره(٥٨) .

فالفعل ثابت فى حال تقديم الجار والمجرور عليه ، وغير مقطوع بثبوته أو نفيه فى حال تقديمه على الجار والمجرور .

وبناء على هذا فلا يصح أن تقول : ما بهذا أمرتكولا بغيره لوقوع التناقض بين مفهوم الجملة الأولى ومنطوق الثانية ، كما قدمنا .

وتسرى هذه الأحكام على الظرف والحال ونحو ذلك(٥٩) .

---

(٥٧) دلائل الاعجاز : ١٢٧ .

(٥٨) دلائل الاعجاز : ١٢٧ .

(٥٩) المطول : ١٩٨ .

ثالثا : التقديم فى الخبر المثبت :

بعد أن فرغ الامام من الحديث عن التقديم والتأخير فى النفى عقد فصلا الحديث عن التقديم والتأخير فى الخبر المثبت ، وقد بين فى أوله أن تقديم الفاعل على الخبر الفعلى يقتضى أن يكون القصد بالحديث الى الفاعل ، كما سبق فى الاستفهام والنفى .

ثم قسم الغرض من تقديم الفاعل وقصده بالحديث الى قسمين :

الأول : أن يكون الغرض قصر الفعل المذكور على المسند اليه المقدم .

والثانى : أن يكون الغرض افادة تقوية الحكم وتوكيده .

والقسم الأول كما قال عبد القاهر ظاهر جلى لا يشكل،قدبينه بقوله : هو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شفعت فى بابه تريد أن تدعى الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتب ، ومن البين فى ذلك قولهم فى المثل : أتعلمنى بضب أنا حرشته — أى صدته — وقد أوحى كلام عبد القاهر فى هذا القسم الى البلاغيين بتقسيم القصر الى حقيقى واضافى وتقسيم الاضافى الى افراد وقلب وتعين .

والقسم الثانى : قد فصل الامام الحديث فيه فذكر ضابطه ومثل له بعدد من الأمثلة وحللها دقيقا ، وذكر السر فى أن هذا القسم يفيد التأكيد والتقوية ، ثم ساق ثمانية أدلة لاثبات أنه يفيد التقوية والتأكيد

---

(٦٠) دلائل الاعجاز : ١٢٨ .

وهى تدور حول استعمال هذا الاسلوب فى المقامات التى تحتاج الى تقوية الكلام وتأكيده .

وضابط هذا القسم كما قال الامام : أن لا يكون القصد الى الفاعل على معنى القصر ، ولكن على أنك أردت التحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل فى نفسه ، لكى تباعده بذلك من الشبهة،وتمنعه من الانكار ، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد .

ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل ، وهو يحب الثناء لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطى الجزيل ويحب الثناء غيره ، ولا أن تعرض بانسان وتحطه عنه وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يرغب فى الثناء كما يرغب ، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك فى نفسه(٦١) .

ومثاله فى الشعر :

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سباح يبذ المغالبا

لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ... وانما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل ويقتعدون الجياد منها وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، الا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بديا قصده اليهم بما فى نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هى لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط اليه .... ومن البين فيه قول عروة بن أذينة :

سليمى أزمعت بينا فأين تقولها أينا

---

(٦١) دلائل الاعجاز : ١٢٨ ـ ١٣٠ .

وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الازماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يزمع البين منهم أحد سواها هذا محال ولكنه أراد أن يحقق الأمر ويؤكده ، فأوقع ذكرها فى سمع الذى كلم ابتداء ومن أول الأمر ، ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث فيكون ذلك أبعد له من الشك(٦٢) .

وذكر عبد القاهر لذلك مثالين من القرآن الكريم فقال : وأبين من الجميع قوله تعالى : (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون)(٦٣) وقوله تعالى(٦٤) (واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به)(٦٥) .

ولم يعلق عليهما لظهور أن التقديم فيها لتحقيق الحكم وتأكيده فمحال أن يكون قوله تعالى « وهم يخلقون » أنهم قد انفردوا بذلك واختصوا به،كذلك لا يمكن أن يكون قوله تعالى « وهم قد خرجوا به» مقصودا به معنى القصر والاختصاص بهذه الصفة دون غيرهم .

السر فى أن هذا القسم يفيد التأكيد والتقوية :

وبين عبد القاهر السر فى أن هذا القسم من تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يفيد تقوية الحكم وتأكيده فقال : ان ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، واذا كان كذلك ، فاذا قلت : عبد الله ، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث فقلت مثلا : قام أو قلت : خرج ، أو قلت : قدم ، فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له

---

(٦٢) دلائل الاعجاز : ١٢٨ ـ ١٣٠ .

(٦٣) الفرقان : ٣ .

(٦٤) المائدة : ٦١ .

(٦٥) دلائل الاعجاز : ١٣١ .

وقدمت الاعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قول المهيأ له المطمئن ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة وأمنع للشك ، وأدخل فى التحقيق .

وجملة الأمر أنه ليس اعلامك الشيء بغتة عقلا مثل اعلامك به بعد التنبيه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الاعلام فى التأكيد والاحكام ، ومن هنا قالوا : ان الشيء اذا أضمر ثم فسر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة اضمار .

ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة فى قوله تعالى : (فانها لا تعمى الأبصار)(٦٦) . فخامة وشرفا وروعة لا تجد منها شيئا فى قولنا : فان الأبصار لا تعمى ، وكذلك السبيل أبدا فى كل كلام كان فيه ضمير قصة ... ولم يكن ذلك كذلك الا لأنك تعلمه اياه من بعد تقدمة وتنبيه أنت به فى حكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بنى ولوح ثم صرح ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق(٦٧) .

فسبب التقوية فى هذا الأسلوب فى رأى الامام : ما فيه من تشويق المخاطب الحاصل بسبب تقديم المسند اليه على الخبر وتنبيهه على أن حديثا سيرد بشأنه ليلتفت اليه ، فيتحقق الحكم لديه،ويثبت فى ذهنه ، وهذا الاعلام والتنبيه بمثابة التكرير فى تأكيد الكلام ، وتبع الرازى الامام فى هذا السبب(٦٨) .

وعلل السكاكى هذه التقوية بعلة أخرى هى : أن المبتدأ يستدعى أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه الى

---

(٦٦) الحج : ٤٦ .
(٦٧) دلائل الاعجاز : ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٦٨) نهاية الايجاز : ١٢٣ .

بنفسه ، فينعقد بينهما حكم ، فاذا كان ما بعده متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسى الحكم قوة(٦٩) .

فسبب التقوية فى رأيه تكرار الاسناد لأنك اذا قلت : أنا خرجت، فقد أسندت الخروج مرة الى تاء الفاعل فى خرجت ، وأسندت جملة خرجت الى الضمير « أنا » وهذا الضمير هو المقصود بتاء الفاعل وبذلك تكرر الاسناد وهذا يؤدى الى تقوية الحكم وتأكيده ، وتبعه فى هذا السبب « الخطيب » و « السعد »(٧٠) وغيرهما .

الأدلة على أن هذا القسم يفيد التقوية :

واستدل الامام على أن هذا القسم من تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يفيد تأكيد الحكم وتقويته ودفع الشك عنه بثمانية أدلة تدور حول استعمالات الفصحاء لهذا الأسلوب فى المواطن التى تحتاج الى تأكيد الكلام وتقويته وتحقيقه ، وهى(٧١) :

١ ــ أن هذا الضرب من الكلام يجىء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل : ليس لى علم بالذى تقول : فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل الى خصمى ، ومنه قوله تعالى : (ويقولون على الله الكذب هم يعلمون)(٧٢) وذلك أن الكاذب، لاسيما فى الدين ، لا يعترف بأنه كاذب ، واذا لم يعترف بأنه كاذب، كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب ، فالمقام مقام انكار وهو يقتضى التأكيد وقد حصل التأكيد بتقديم المسند اليه على الخبر الفعلى .

---

(٦٩) مفتاح العلوم : ١٠٦ .
(٧٠) الايضاح : ٢/٥٧ والمطول : ١٨٢ .
(٧١) تنظر هذه الأدلة فى دلائل الاعجاز : ١٣٣ ــ ١٣٥ .
(٧٢) آل عمران : ٧٥ .

٢ ــ أنه يجيء فيما اعترض فيه شك ، نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، فتقول له : أنا أعلم ولكنى أداريه • فلما تشككك فى علمك أكدت له الكلام بالتقديم •

٣ ــ أنه يجيء فى تكذيب مدع ، كقوله تعالى : (واذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به)(٧٣) ذلك أن قولهم « آمنا » دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به فالموضع موضع تكذيب •

٤ ــ أنه يجيء فيما القياس فى مثله ألا يكون أى فيما يقتضى العقل والمنطق ألا يكون(٧٤) كقوله تعالى : (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون)(٧٥) وذلك أن عبادتهم لها تقتضى ألا تكون مخلوقة •

٥ ــ أنه يجيء فى كل شيء كان خبرا على خلاف العادة ، وعما يستغرب من الأمر ، نحو أن تقول : ألا تتعجب من فلان ؟ يدعى العظيم ، وهو يعبأ باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء •

٦ ــ أنه يحسن ويكثر فى الوعد والضمان ، كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر • وذلك ان من شأن من تعده وتضمن له ، ان يعترضه الشك فى تمام الوعد وفى الوفاء به ، فهو من أحوج شيء الى التأكيد •

٧ ــ أنه يكثر فى المدح والفخر ، كقولك : أنت تعطى الجزيل ، أنت تجود حين لا يجود أحد ، وكقول زهير :

---

(٧٣) المائدة : ٦١ •
(٧٤) أسرار التقديم والتأخير : ٤٣ •
(٧٥) الفرقان : ٣ •

ولا أنت تفرى ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفرى

وكقول طرفـــة :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر

وذلك أن من شأن المادح أو المفتخر أن يمنع السامعين من الشك ويباعدهم من الشبهة فيما يمدح به أو يفتخر .

٨ ــ أن هذا الضرب من الكلام لا يكاد يجىء اذا كان الفعل مما لايشك فيه ولا ينكر ، بل يؤتى بالفعل مقدما غير مبنى على الاسم فاذا أخبرت بالخروج عن رجل من عادته أن يخرج فى كل غداة قلت : قد خرج ، ولم تحتج أن تقول : هو قد خرج،ذاك لأنه ليس بشىء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه والى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه لتأكيده .

ويقف عبد القاهر أمام هذا الدليل طويلا يتأمل بعض الاساليب تأمل الخبير الذواقة ، ويجعل لكل مقام أسلوبه الملائم له ، فهذا مقام لا شك فيه ولا تردد فيناسبه أن يقدم فيه الفعل ، وذاك مقام فيه شك وتردد فيلائمه أن يقدم فيه الاسم وينبنى عليه الفعل ، ولا يصـــلح تعبير فى موضع آخر ، والا كان نابيا غريبا عن موضعه .

نصغى اليه وهو يتأمل ويقول : اذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضى الى موضـــع ، ولم يكن شك وتردد أنه يركب أولا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : قد ركب ، ولا تقول : هو قد ركب .

فان جئت بمثل هذا فى صلة كلام ، ووضعته بعد واو الحال حسن حينئذ ، وذلك قولك : جئته وهو قد ركب ، وذاك أن الحكم يتغير اذا صارت الجملة فى مثل هذا الموضع ، ويصير الأمر بمعرض الشك وذاك أنه انما يقول هذا من ظن أنه يصادفه فى منزله ، وأنه يصـــل اليه من قبل أن يركب .

قلت : أن الشك حينئذ لا يقوى قوته فى الوجه الأول : أفلا ترى أنك اذا استبطأت انسانا فقلت : أتانا والشمس قد طلعت ، كان ذلك أبلغ فى استبطائك له من أن تقول : أتانا وقد طلعت الشمس ؟ وعكس هذا أنك اذا قلت : أتى والشمس لم تطلع ، كان أقوى فى وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذى ظن أنه يجيء فيه من أن تقول : أتى ولم تطلع الشمس بعد .

هذا ، وهو كلام لا يكاد يجيء الا نابيا ، وانما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه كقوله :

« قد أغتدى والطير لم تكلم »

فاذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التى يراد بها الحال مضارعا ، لم يصلح الا مبنيا على اسم ، كقولك : رأيته وهو يكتب ودخلت عليه وهو يملى الحديث وكقول النابغة الجعدى :

تمززتها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

فليس يصلح شيء من ذلك الا على ما تراه ، ولو قلت : رأيته ويكتب — ودخلت عليه ويملى الحديث ، وتمززتها ويدعو الديك صاحبه لم يكن شيئا .

ومما هو بهذه المنزلة فى أنك تجد المعنى لا يستقيم الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى : (ان وليى الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) (٧٦) وقوله تعالى : (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا) (٧٧) وقوله تعالى :

---

(٧٦) الأعراف : ١٩٦ .

(٧٧) الفرقان : ٥ .

(وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون) (٧٨) فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم فقيل : ان وليى الله الذى نزل الكتاب ويتولى الصالحين ، وأكتتبها فتملى عليه ، وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فيوزعون ، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التى ينبغى أن يكون عليها •

وبهذا التأمل والتذوق بين لنا عبد القاهر أن تقديم الاسم وبناء الفعل عليه يفيد التأكيد والتقوية ، ومن ثم فلا يأتى الا فى المقامات التى تحتاج الى تأكيد وتحقيق ، واذا كان المقام فى حاجه الى تأكيد وتقوية ولم يبين فيه الفعل على الاسم المقدم كان الكلام نابيا عن موضعه ، ولهذا اذا جئنا الى الامثلة التى قدم فيها الاسم وبنى عليه الفعل فغيرنا صورتها وقدمنا الفعل ، لوجدنا أن الكلام غير مستقيم لخروجه عما يجب أن يكون عليه •

والآيات الثلاث التى مثل بها الامام عبد القاهر فى ختام حديثه قد وردت فى مقامات تحتاج الى تأكيد وتحقيق ومن ثم قدم فيها الاسم وبنى الفعل عليه لتتلاءم مع المقامات الواردة فيها ، وتتناسب مع سياق الآيات التى قبلها •

فالآية الأولى جاءت فى سياق آيات فيها استهانة بآلهة الكافرين ، وتسفيه لها ولعابديها ، وقد أشارت الآية الى القوة التى تدفع عن الرسول وتتولى نصرته رجاء صدرها مؤكدا (ان وليى الله الذى نزل الكتاب) ولهذا جاء قوله (وهو يتولى الصالحين) مؤكدا محققا بتقديم الاسم على الفعل ليتلاءم مع السياق •

---

(٧٨) النمل : ١٧ •

وشيء آخر فى هذا التقديم هو أن قوله (وهو يتولى الصالحين) دال على أن الله يتولاه عليه السلام بطريق الكناية لأنه يلزم من توليته سبحانه الصالحين أن يكون وليه عليه السلام لأنه سيد الصالحين وطريق الكناية أوكد فى اثبات المعنى من طريق التصريح ، فاقتضى حسن السياق أن يجيء بناء العبارة على ما هو عليه ، حتى لا تكون الصياغة فاترة فى هذا السياق التى علت فيه نبرة التوكيد (٧٩) .

والآية الثانية وردت فى مقام يحتاج الى تأكيد ، حيث ان الكافرين ادعوا أن القرآن (افك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون) وقالوا أنه (أساطير الأولين اكتتبها) فهم فى حاجة الى تأكيد كلامهم وتحقيق دعواهم فجاء النظم (فهى تملى عليه بكرة وأصيلا) مقدما فيه الاسم على الفعل لافادة التأكيد والتحقيق الذى يحتاجه المقام (٨٠) .

والآية الثالثة بنى الفعل فيها على الاسم المقدم (فهم يوزعون) لأنها تتضمن خبرا غريبا هو حشر الجن والانس والطير لسليمان على هذه الهيئة من الايزاع والتداخل ، وهذا الأمر الغريب تحتاج النفوس الى ما يؤنسها به ، ويقرره عندها ، ومن ثم جاء على هذه الصورة التى تفيد التأكيد والتحقيق (٨١) .

رابعا ـ التقديم فى الخبر المنفى :

وتحدث عبد القاهر عن صورة أخرى من صور التقديم ، وهى تقديم المسند اليه على الخبر المنفى ، والكلام فيها كالكلام فى تقديم المسند اليه على الخبر المثبت ، وعلى هذا فالتقديم فيها يحتمل وجهين :

الأول : أن يكون الغرض من تقديم المسند اليه قصر نفى الفعل على المقدم ، واثباته لغيره ، ولم يهتم عبد القاهر ببيان هذا الوجه

---

(٧٩) خصائص التراكيب : ١٧٤ .

(٨٠،٨١) خصائص التراكيب : ١٧٤ : ١٧٥ .

والتمثيل له ، لانه كما سبق فى الخبر المثبت أمره واضح جلى لا اشكال فيـــه .

والثانى : أن يكون الغرض من تقديم المسند اليه تقوية الحكم وتأكيده ودفع الشك عنه كقولك : أنت لا تحسن هذا ، وهذا الأسلوب أشد لنفى احسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، واو أتيت بـــ « أنت » بعد « تحسن » فقلت : لا تحسن أنت ، لم يكن له من القوة والشدة فى النفى ما للأسلوب الأول .

ولذلك يستعمل الاسلوب الاول مع من هو أشـــد اعجابا بنفسه وأعرض دعوى فى أنه يحسن ، فترد عليه بالأسلوب المؤكد بتقـــديم الاسم لتكذيبه فى دعواه .

ومن أمثلة تقديم الاسم على الخبر المنفى لقصد تقوية الحكم وتأكيده قوله تعالى : (والذين هم بربهم لا يشركون) (٨٢) . وهو يفيد التأكيـــد فى نفى الاشراك عنهم ، بخلاف ما او قيـــل : والذين لا يشركون بربهم ، أو بربهم لا يشركون ، فانه لا يفيد ذلك .

وكذلك قـــوله تعـــالى : (لقـــد حق القـــول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) (٨٣) وقوله تعالى : (فعميت عليهم الأنبـــاء يؤمئذ فهم لا يتساءلون) (٨٤) وقوله تعالى : (٨٥) (ان شر الدواب عنـــد الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون) (٨٦) .

---

(٨٢) المؤمنون : ٥٩ .

(٨٣) يس : ٧ .

(٨٤) القصص : ٦٦ .

(٨٥) الأنفال : ٥٥ .

(٨٦) دلائل الاعجاز : ١٣٨ .

والسر فى أن تقديم المسند اليه على الخبر المنفى يفيد تقوية الحكم وتأكيده عند الامام ما سبق أن قرره فى الخبر المثبت من أن تقديم المسند اليه فيه تنبيه وايقاظ واعلام بما يأتى من كلام ليتلقاه المخاطب بعد تقديم واعلام فيدخل فى قلبه دخول المأنوس به ويستقر فى ذهنه ويكون هذا بمثابة تكرار الكلام •

والسر عند السكاكى ومن تبعه هو ما فيه من تكرار الاسناد كما قدمنا •

خامسا ــ تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها :

وتحدث الامام عبد القاهر عن تقديم النكرة على الفعل ، وتقديم الفعل عليها فى الاستفهام وفى الخبر ، وبدأ بالحديث عن تقديمها وتأخيرها فى الاستفهام ، فقال : اذا قلت : أجاءك رجل ؟ فأنت تريد أن تسأله هل كان مجىء من واحد من الرجال اليه ، فان قدمت الاسم فقلت : أرجل جاءك ؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك اذا علمت أنه قد أتاك آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتى ، فسبيلك فى ذلك سبيلك اذا أردت أن تعرف جنس الآتى فقلت : أزيد جاءك أم عمرو ؟ (٨٧) فبين أن المسئول عنه هو ما يلى الهمزة ، كما سبق فى أول الباب ، فاذا قدم الفعل على الفاعل النكرة كان الشك فى الفعل ، وكان السؤال عن وقوعه واذا قدم الفاعل على الفعل كان الشك موجها اليه ، وكان السؤال عنه ولأجل أنه نكرة فان السؤال يكون مطلوبا به بيان الجنس ، أو العدد لا بيان عين الفاعل كما سبق فى المعرفة • ولا يجوز عند قصد السؤال عن الفعل تقديم الاسم وقد بين عبد القاهر ذلك فقال :

(٨٧،٨٨) دلائل الاعجاز : ١٤٢

« ولا يجوز تقديم الاسم فى المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون اذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون أما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث ، واذا كان كذلك ، كان محالا أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق ، من حيث لا يبقى بعد الجنس الا العين ، والنكرة لا تدل على عين شىء فيسأل بها عنه » (٨٨) .

فتقديم الاسم يعنى السؤال عن الفاعل ومن ثم لا يجوز عند قصد السؤال عن الفعل تقديم الاسم : وبين عبد القاهر أن السؤال عن الفاعل يكون اما عن عينه واما عن جنسه ، فاذا كان معرفة يكون السؤال عن عينه ، واذا كان نكرة يكون السؤال عن جنسه .

لأن النكرة لا تدل على عين شىء فيسأل بها عنه ، فلم يبق الا أن يكون السؤال بها عن الجنس .

واذا خصصت النكرة بوصف من الأوصاف كان السؤال منصرفا الى هذا الوصف ، وقد بين عبد القاهر ذلك فقال : فاذا قلت : أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ كان السؤال عن أن الجائى كان من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فان وصفت النكرة بالجملة فقلت : أرجل كنت عرفته من قبل أعطك هذا أم رجل لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى ، أكان ممن عرفه قبل ، أم كان انسانا لم تتقدم منه معرفة له (٨٩) .

فالسؤال فى النكرة المخصصة بوصف يكون مقصودا به هذا الوصف ومن ثم كان السؤال فى المثالين السابقين عن الوصف المخصص للنكرة لا عن جنس النكرة لأن الجنس معلوم من السؤال .

---

(٨٩) دلائل الاعجاز : ١٤٢ .

وقد يكون السؤال بالنكرة عن العدد لا عن الجنس ، كما اذا قلت : أرجل أتاك أم رجلان ؟ فان المقصود بالسؤال هنا هو كونه واحدا أو اثنين لا كونه رجلا ، وذلك أن الاصل فى النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، ومن ثم يقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب قد عرف أنه أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أم امراة فتقول له : أرجل أتاك ؟ فيكون السؤال عن الجنس ، وقد يكون القصد بها الى الوحدة فقط ، كما اذا كان المخاطب قد عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ، ولم يدر أرجل هو أم رجلان ؟ فتقول له : أرجل أتاك أم رجلان ؟ فيكون السؤال عن العدد (٩٠) .

ثم تحدث الامام عبد القاهر عن تقديم النكرة وتأخيرها فى الخبر فقال : اذا قلت : رجل جاءنى لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذى جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آت . فان لم ترد ذاك كان من الواجب أن تقول : جاءنى رجل ، فتقدم الفعل.

وكذلك ان قلت : رجل طويل جاءنى لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك (٩١) .

فبين أن أمر الخبر كأمر الاستفهام ، فاذا كان الكلام عن الفعل قدم الفعل واذا كان الكلام عن الاسم قدم الاسم . وعند تقديم الاسم يكون الفعل ثابتا وواقعا ، ويكون كلامك مع من يعلم وقوع الفعل ومقصدك أن تبين له جنس الفاعل أو عدده .

وتقديم النكرة على الفعل فى الخبر يفيد تخصيص الجنس أو العدد كما هو واضح فى كلام عبد القاهر ، فاذا قلت : رجل زارنى يمكن

---

(٩٠) دلائل الاعجاز : ١٤٤ .

(٩١) دلائل الاعجاز : ١٤٣ .

أن يكون ردا على من زعم أن الزائر امرأة ، ويمكن أن يكون ردا على من زعم أن الزائر رجلان أو أكثر .

ويتضح ذلك أكثر من كلامه على قول العرب : شر أهر ذا ناب ، وهو مثل يضرب عندما تلوح أمارات شر كبير : حيث قال : انما قدم فيه « شر » لان المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول : رجل جاءنى ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء انه انما يصلح — للابتداء به وهو نكرة — لأنه بمعنى : ما أهر ذا ناب الا شر ، بيان لذلك ، الا ترى أنك لا تقول : ما أتانى الا رجل ، الا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأن الخبر بنقض النفى يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شىء وينفى عما عداه ، فاذا قلت : ما جاءنى الا زيد ، كان المعنى أنك قد قصرت المجىء على زيد ، ونفيته عن كل من عداه ، وانما يتصور قصر الفعل على معلوم ، ومتى لم يرد بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم ، حتى تزعم أنى أقصر له الفعل عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره (٩٢) .

فبين أن تقديم النكرة يفيد التخصيص وأن التخصيص فى قولهم شرا أهر ذاناب منصرف الى الجنس ، وهو بمعنى : ما أهر ذاناب الا شر كما قال العلماء .

وأشار الى أن معنى التخصيص فى المعرفة يختلف عن معنى التخصيص فى النكرة ، ففى المعرفة يكون التخصيص موجها الى معين بذاته ، وفى النكرة يكون موجها الى الجنس ، ويبرهن على ذلك ، بأنه انما يتصور قصر الفعل على معلوم ، والمعلوم الذى تفيده النكرة هو الجنس .

---

(٩٢) دلائل الاعجاز : ١٤٣ ، ١٤٤ .

وذكر السعد أن كلام الشيخ عبد القاهر لا يشعر بالفرق بين النكرة والمعرفة ، وأن النكرة اذا تقدمت على الخبر الفعلى ووليت حرف النفى كان الكلام للتخصيص قطعا ، وان لم تل النفى احتمل الكلام التخصيص وتقوية الحكم على قصد المتكلم (٩٣) .

ولكن المتأمل فى كلام عبد القاهر يجده صريحا فى أن تقديم النكرة على الخبر الفعلى لا يفيد الا التخصيص سواء وليت النكرة أداة النفى أو لم تل أداة النفى ، فقولنا : ما رجل جاءنى ، مفيد للتخصيص وقولنا : رجل جاءنى مفيد أيضا للتخصيص عند عبد القاهر .

وما ذكره السعد من أن تقديم النكرة قد يفيد تقوية الحكم كان يقال : رجل جاءنى ، فالمعنى أنه جاء ولا بد ، غير صحيح عربية لعدم صحة الابتداء بالنكرة الا عند أرادة التخصيص فيكون مسوغا للابتداء بها واذا لم يصح عربية لم يصح بلاغة (٩٤) .

وبعد أن قدمنا رأى الامام فى تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى فى الأحوال المختلفة نوجز وجهة نظره فيما يلى :

١ ــ أن المسند اليه اذا تقدم على خبره الفعلى واليا حرف النفى فانه يفيد التخصيص قطعا سواء كان المسند اليه معرفة او نكرة . كما فى قولنا : ما أنا قلت هذا ، وما محمد أهان خالدا ، وما رجل جاءنى .

٢ ــ أن المسند اليه اذا تقدم على خبره الفعلى ولم يكن واليا حرف النفى ولم يكن نكرة فانه يحتمل أن يكون للتخصيص ، وأن يكون لتقوية الحكم وتأكيده .

---

(٩٣) المطول : ١١٥ ، والمختصر : ٧٢ .

(٩٤) بغية الايضاح : ٢٤٩/١ .

فيكون للتخصيص اذا كان المخاطب يعتقد أن الحكم على خلاف ما تقول ، وأنت تريد أن ترد عليه فى ذلك • فاذا قلت : أنا أحضرت الكتاب وكان المخاطب يعتقد أن غيرك قد أحضره كان قولك مفيدا قصر احضار الكتاب عليك ، ونفيه عن غيرك •

ويكون لتقوية الحكم وتأكيده فى غير ذلك ، والذى يعين هـذا ويحدده دلالة القرائن والأحوال •

٣ ــ أن المسند اليه اذا تقدم على خبره الفعلى لم يكن واليا حرف النفى وكان نكرة ، فانه يفيد التخصيص قطعا ، والتخصيص هنا قد يكون للجنس وقد يكون للعدد •

٤ ــ أن تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص ، ويشبهه فى ذلك سائر المتعلقات كالجار والمجرور والظرف والحال وغيرها •

رأى السـكاكى :

عرضـنا رأى الامام عبد القاهر فى افادة التقـديم التخصيص وتقـوية الحكم ، ويرى السـكاكى أن التقديم لا يفيـد التخصيص ألا بشرطين :

الأول : أن يجوز تقدير كون المسند اليه فى الاصل مؤخرا على أنه فى المعنى فقط ، بأن يكون توكيدا للفاعل ، أو بدلا منه كقولك : أنا قمت ، فانه يجوز أن يقدر أن أصله : قمت أنا ، ويكون « أنا » توكيدا للفاعل ــ التـاء ــ أو بدلا منه من ناحيـة اللفظ ، ويكون فاعلا من ناحية المعنى •

والثانى : أن يقدر كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى •

فان انتفى واحـد من هذين الشرطين فانه لا يفيـد ألا تقوية الحكم فقط •

فالذى انتفى فيه الشرط الاول مثل : زيد قام ، فلو قدر أن لفظ « زيد » مؤخر فى الاصل ، والتقدير : قام زيد ، لكان فاعلا فى اللفظ والمعنى ، لا فى المعنى فقط ، وتقديمه غير جائز والذى انتفى فيه الشرط الثانى : أن يقدر أن الكلام فى مثل : أنا قمت ، مبنيا من الأصل على المبتدأ والخبر ، وليس فيه تقديم وتأخير .

وعلى هذا فتقديم الاسم الظاهر المعرف لا يفيد عند السكاكى ألا تقوية الحكم فقط لانه لو قدر تأخيره لكان فاعلا فى اللفظ والمعنى .

وتقديم الضمير يحتمل فيه افادة التخصيص ، وافادة تقوية الحكم ، فيفيد التخصيص اذا قدر كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى ، ويفيد التقوية اذا قدر الكلام فى الاصل مبنيا على المبتدأ والخبر ، ولا تقديم فيه ولا تأخير .

وتقديم النكرة عند السكاكى مفيد للتخصيص فى نحو : رجل جاءنى وما أشبهه ، وذلك على تقدير انه فى الأصل : جاءنى رجل ، ورجل بدل من فاعل جاءنى وليس فاعلا له ، فيكون فاعلا معنويا . وقاس هذا على ما ذكره النحاة فى قوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) حيث جعلوا « الذين » بدلا من واو الجماعة فى « أسروا » .

والذى جعل السكاكى يتكلف هذا التقدير فى النكرة أن التخصيص فى مثل هذا هو المسوغ للابتداء بالنكرة ، ولو لم يكن فيه تخصيص لامتنع الابتداء بها لعدم وجود المسوغ .

واشترط السكاكى فى افادة تقديم النكرة التخصيص ألا يمنع من التخصيص مانع بأن تنتفى فائدةالتخصيص فى رد اعتقاد المخاطب كما فى قولهم : شر أهر ذا ناب ، فلا فائدة فى جعله من قبيل تخصيص الجنس لأنه لا يوجد من يتوهم أن المهر خير لا شر حتى يرد عليه بأنه شر لا خير ، ولافائدة فى جعله من قبيل تخصيص العدد لنبوه عن مكان استعماله لأن معناه سيكون أن المهر شر لا شران وهذا غير مقصود .

ولما كان الامام عبد القاهر وغيره من العلماء قد نصوا على أن التقديم فى هذا المثال مفيد للتخصيص ، وأن معناه : ما أهر ذا ناب الا شر جعل السكاكى التنكير فيه لقصد التعظيم والتهويل فيكون المعنى : شر فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير ، ويكون تخصيصا نوعيا فى الوصف لا فى الجنس ولا فى العدد لوجود المانع من التخصيص فيهما عنده(٩٥) •

وبذلك التقى مع العلماء فى المعنى الذى فسروا به المثل من زاوية أخرى •

ونجعل رأى السكاكى فى فائدة تقديم المسند اليه فيما يلى :

١ ــ ما يفيد التخصيص فقط وهو النكرة المتقدم على الخبر الفعلى نحو : رجل جاءنى •

٢ ــ ما يفيد تقوية الحكم فقط وهو الاسم الظاهر المعرف اذا تقدم على الخبر الفعلى نحو : على جاءنى •

٣ ــ ما يحتمل التخصيص وتقوية الحكم وهو الضمير اذا تقدم على الخبر الفعلى نحو : أنا حضرت •

وعلى هذا نرى أن السكاكى لا يعتد بالنفى ولا يعول عليه فى افادة التخصيص كما عول عليه عبد القاهر •

ويمكن أن نوازن بين رأى عبد القاهر ورأى السكاكى من خلال الأمثلة التالية :

١ ــ ما أنا أكرمت محمدا :

يفيد التخصيص عند عبد القاهر ويحتمل التخصيص والتقوية عند السكاكى •

---

(٩٥) مفتاح العلوم : ١٠٦ ، ١٠٧ والمطول : ١١٦ •

٢ ــ أنا ما أكرمت محمدا :

٣ ــ أنا أكرمت محمدا :

كل من المثالين يحتمل التخصيص والتقوية عند عبد القاهر وعند السكاكى .

٤ ــ ما محمد أكرم عليا :

يفيد التخصيص عند عبد القاهر والتقوية عند السكاكى .

٥ ــ محمد ما أكرم عليا :

٦ ــ محمد أكرم عليا :

كل من المثالين يحتمل التخصيص والتقوية عند عبد القاهر وكل منهما يفيد التقوية فقط عند السكاكى .

٧ ــ ما رجل جاءنى :

٨ ــ رجل جاءنى :

٩ ــ رجل ما جاءنى :

الأمثلة الثلاثة تفيد التخصيص عند الامام عبد القاهر كما تفيد التخصيص عند السكاكى .

وعلة كل حكم من الأحكام السابقة ظاهرة بناء على ما قدمناه فى شرحنا لرأى كل من عبد القاهر والسكاكى .

« ورأى السكاكى يتجافى مع فطرة اللغة ويسر أدائها لمعانيها ولا نعتقد أن هناك متكلما يفكر فى الصياغة هذا التفكير ، ويفترض أن : أنا قمت ، أصلها : قمت أنا ، ثم يخالف هذا الأصل ليفيد معنى الاختصاص ، فاذا لم ينشغل ذهن المتكلم بهذا الغرض قلنا أن عبارته

لا تفيد ما تفيده عبارة غيره »(٩٦) فمثل هذا لا يخطر على بال المتكلمين الذين يعتد بكلامهم •

كما أن فى رأيه تناقضا ، حيث اشترط فى افادة التقديم التخصيص أمرين كما قدمنا ، وطبق ما اشترطه على المعرفة واستثنى من ذلك النكرة فجعل قولنا : محمد جاءنى مفيدا للتقوية ، وقولنا : رجل جاءنى مفيدا للتخصيص مع أن لفظ « رجل » يستوى مع لفظ « محمد » فى ان كلا منهما يصبح فاعلا لفظا ومعنى اذا قدر مؤخرا ، ومن ثم كان يجب عليه أن يسوى بينهما فى الحكم •

كما أنه ارتكب تكلفا فى اعراب النكرة حين أعربها على تقدير تأخيرها بدلا من فاعل جاءنى ، وما ارتكب هذا التكلف الا ليجعلها فاعلا معنويا لا لفظيا حتى يجيز تقديمه •

ثم انه أجاز تقديم الفاعل المعنوى كالتأكيد والبدل دون الفاعل اللفظى مع أنهما سواء فى امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا ، والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى ، لأننا نقدمه على متبوعه وعلى العامل فى المتبوع الذى هو فى الحقيقة عامل فى التابع ، أما الفاعل اللفظى فهو متقدم على العامل فقط ، وما دام الأمر كذلك فالأولى المنع فى المعنوى أو تساويهما فى المنع أما تجويز تقديم المعنوى دون اللفظى فتحكم من السكاكى دون موجب أو مرجح ، وأيضا لو قلنا : ان التابع حيث يقدم يكون على طريق الفسخ والقطع عن التبعية وهو جائز ، فكذلك الفاعل ، وجواز القطع فى التابع دون الفاعل تحكم(٩٧)•

وهذا مما يضعف رأى السكاكى ويجعله غير جدير بالقبول •

---

(٩٦) خصائص التراكيب : ١٧٨ •

(٩٧) نظرات فى البلاغة والاسناد : ١٦٩ • والمطول : ١١٧ •

سادسا : تقديم « مثل » و « غير » :

بعد الكلام عن التقديم فى الخبر المنفى تحدث عبد القاهر عن تقديم « مثل » و « غير » وهو يرى أنهما اذا استعملا فى الكلام بقصد الكتابة من غير تعريض يكون تقديمهما كاللازم ، وهذا ما تجرى عليه الأساليب البليغة .

وفى ذلك يقول : ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم : « مثل » و « غير » فى نحو قول المتنبى :

مثلك يثنى الحزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

وقول الناس : مثلك رعى الحق والحرمة ، وكقول القبعثرى للحجاج : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، وما أشبه ذلك ، مما لا يقصد فيه بـ « مثل » الى انسان سوى الذى أضيف اليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ، ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك يا فردا بلا مشبه

وكذلك حكم « غير » اذا سلك به هذا المسلك فقيل : غيرى يفعل كذا ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يومىء بـ «غير» الى انسان فيخبر عنه بأنه يفعل ، ومنه قول المتنبى :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع ان قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وذلك أنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يغر ويخدع،بل لم يرد الا أن يقول : أنى لست ممن ينخدع ويغتر ، وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادى

أن يعرض مثلا بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قرف به عند الممدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لا منه ، هذا محال ، بل ليس الا أنه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمه ويلؤم(٩٨) .

فبين أن « مثل » و « غير » يلتزم تقديمهما فى الاساليب البليغة اذا استعملا بقصد الكتابة من غير تعريض بآخر .

وتفصيل ذلك : أن لـ « مثل » و « غير » حالتان(٩٩) .

الأولى : أن يستعملا فى معناهما الظاهر ، فيقصد بـ « مثل » الحكم على مماثل آخر كقول امرى القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

فغرضه من ذلك ارادة امرأة أخرى مماثلة لمن يخاطبها .

ويقصد بـ « غير » الحكم على مغاير آخر كقول ابن شرف القيروانى :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم فكأنى سبابة المتندم

فهو يريد أن شخصا غيره هو صاحب الجناية .

وهذه الحالة غير مقصودة بكلام عبد القاهر والتقديم فيها ليس كاللازم .

الثانية : أن يستعملا بقصد الكناية من غير تعريض بأحد فيكون الحكم على « مثل » بشىء غير مقصود به الحكم على مماثل آخر ، بل يكون حكما على ما أضيفت اليه « مثل » عن طريق الكناية ، كقولك مثلك لا يهمل ، وأنت تقصد بذلك : أنت لا تهمل .

---

(٩٨) دلائل الاعجاز : ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٩٩) ينظر المطول : ١٢٠ ونظرات فى البلاغة : ١٧٠ .

ويكون الحكم بشيء على «غير» غير مقصود به مغاير آخر، وانما يكون حكما بضد ذلك الشيء على ما أضيفت اليه « غير » كقولك : غيرى لا يفى بالعهد ، وأنت تقصد بذلك : أنك تفى بالعهد •

وهذه الحالة هى التى يعنيها الامام عبد القاهر بحديثه وهى التى ضرب لها الأمثلة السابقة فى كلامه •

وهو يرى أن هذه الحالة يكثر فيها تقديم «مثل» و «غير» للدلالة على تقوية الحكم وتحقيقه : وفيها تأكيد للحكم من ناحية الكتابة أيضا ومن ثم فهذه الأساليب اكد فيها الحكم وقوى من ناحيتين : ناحية التقديم وناحية الكناية •

ووجه الكناية فى هذه الأمثلة أن فيها انتقالا من الملزوم الى الملازم ، لان قولك : مثلك يخشى الله ، يلزم منه أن المخاطب يخشى الله •

ومعلوم أن اسلوب الكناية أبلغ وأكد من الاسلوب الصريح ، لأن اثبات الحكم فيه يكون كدعوى الشيء بدليل وبينة ، حيث ان الذهن ينتقل فيه من الملزوم الى لازمه ، ومادام الملزوم ثابتا فلازمه ثابت من غير شك •

وتقديم « مثل » و « غير » فى فى حال استعمالها بقصد الكناية من غير تعريض شيء مركوز فى الطباع وجرت عليه أساليب البلغاء، ومن ثم لا يستقيم الأسلوب ويكون الكلام مقلوبا عن وجهه الصحيح• اذا أخرا فى هذه الحالة ، وقد بين ذلك الامام عبد القاهر فقال : واستعمال « مثل » و « غير » على هذا السبيل شيء مركوز فى الطباع، وهو جار فى عادة كل قوم ، فأنت الآن اذا تصفحت الكلام وجدت

هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل اذا نحا بهما هـذا النحو الذى ذكرت لك ، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما : أفلا ترى أنك لو قلت : يثنى الحزن عن صـوبه مثلك ، ورعى الحق والحرمـة مثلك ، ويحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير ، وينخدع غيرى بأكثر هذا الناس ، ويأكل غيرى المعروف سحتا ، رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صـورته ورأيت اللفظ قـد نبا عن معناه ، ورأيت الطبـع يأبى أن يرضاه(١٠٠) .

سابعا : تقديم لفظ العموم على النفى وتأخيره :

هذه المسألة من التقديم لم يتحدث عنها الامام عبد القاهر فى الباب الذى خصه بالحديث عن التقديم والتأخير ، ولكنه تناولها بالبحث فى حديثه عن اللفظ ودقة المعانى .

وقد بين أن الألفاظ الدالة على العموم مثل « كل » و « جمع » لها مع النفى حالتان :

الأولى : أن تتقدم على أداة النفى ، فلا تدخل فى حيزه ، وفى هذه الحالة تفيد عموم النفى وشموله كقولك : كل المدعوين لم يتخلفـوا عن الحضور ، فمعناه : أنهم قـد حضروا جميعـا ، ولم يتخلف منهم أحـد .

الثانية : أن تدخل فى حـيز النفى بأن تتقدم عليهـا أداة النفى لفظا أو تقديرا وفى هذه الحالة تفيد نفى العموم ، كقولك : لم يتخلف كل المدعوين على الحضور ، فمعناه : أنهم لم يحضروا جميعـا ، بل تخلف بعضـهم عن الحضـور ، وهذا ما تقـدمت فيه أداة النفى لفظا ، ومثال تقدمت فيه تقـديرا قولك : كل القـوم لم أرهم بنصب « كل » على أنها معمول للفعل المنفى ، ورتبة العامل أن يتقدم عـلى المعمول ، فالفعل المنفى مقدم على لفظ العموم تقديرا .

---

(١٠٠) دلائل الاعجاز : ١٤٠ .

وقد تحدث الامام عبد القاهر عن الحـــالة الأولى فقال ... اذا قلت : كلهم لا يأتيك ، وكل ذلك لا يكون ، وكل هـــذا لا يحسن ، كنت نفيت أن يأتيه واحد منهم ، وأبيت أن يكون أو يحسن شيء مما أشرت اليه • ومما يشهد لك بذلك من الشعر قوله :

فكيف ؟ وكل ليس يعدو حمامة ولا لامرىء عما قضى الله مزحل

المعنى على نفى أن يعدو أحد من الناس حمامـــه بلا شبهة ؟ ولو قلت : فكيف وليس يعدو كل حمامه ، فأخرت « كلا » لأفسدت المعنى، وصرت كأنك تقول : ان من الناس من يسلم من الحمام ويبقى خـــالدا لا يموت • ومثله قول دعبل :

فو الله ما أدرى بأى ســـــهامها

رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدى

أبالجيد،أم مجرى الوشاح وانني

لأتهم عينها مع الفاحم الجعـــــد

المعنى على نفى أن يكون فى سهامها مكد على وجه من الوجوه ٥

ومن البين فى ذلك ما جاء فى حـــديث ذى اليدين حين قال للنبى صلى الله عليه وسلم : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين : بعض ذلك قد كان المعنى لا محالة على نفى الأمرين جميعا ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان ، ولو قيل لم يكن كل ذلك لكان المعنى أنه قد كان بعضه(١٠١) •

فواضح من كلام عبد القاهر أن لفظ العموم اذا قـــدم على أداة النفى ، ولم يكن معمولا الفعل المنفى أفاد ذلك عمـــوم النفى وشموله ، وقد أيد قوله بالشواهد الدالة على ذلك •

---

(١٠١) دلائل الاعجاز : ٢٨١ ـ ٢٨٣ •

وانما اشترطنا عدم كون لفظ العموم معمولا للفعل المنفى وهو لم يرد فى حديث عبد القاهر الذى سقناه ، لأنه ذكره فى موضع قبل هذا حين تحدث عن قول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

ورواية البيت برفع « كل » وذكر النحاة أن الشاعر برفعه « كل » قد أدخل نفسه فى شىء لا يجوز الا عند الضرورة ، ولا ضرورة هنا لأنه ليس فى نصب « كل » ما يكسر له وزنا أو يمنعه من معنى أراده وقد اعترض عليهم عبد القاهر فى ذلك وبين أنه لم يرفع « كلا » الا لمعنى أراده لا يتأتى له مع النصب ، وذلك أنه أراد انها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ، ولا بعضا ولا كلا ، والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون أتى من الذنب الذى ادعته بعضه .

وهذا لأن النصب يجعل « كلا » معمولا لأصنع ، فهو فى حكم المؤخر عنه ، لتقدم رتبة العامل على المعمول ، فيكون لفظ العموم داخلا فى حيز النفى ، وليس متقدما عليه ، وهذا يجعله دالا على نفى العموم ، لا على عموم النفى كما هو مراد الشاعر .

والسر فى أن تقديم لفظ العموم على النفى يفيد عموم النفى : أنك اذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه ، واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى ألا يشذ شىء عن النفى وهذا ما بينه الامام عبد القاهر(١٠٢) .

وتحدث عبد القاهر عن الحالة الثانية ، وهى التى يتقدم فيها النفى على لفظ العموم فقال .... اذا تأملنا وجدنا اعمال الفعل فى

---

(١٠٢) دلائل الاعجاز : ٢٧٨ .

« كل » والفعل منفى لا يصلح أن يكون الا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن : تقـول : لم ألق كل القوم ، ولم آخـذ كل الدراهم فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم ولم تلق الجميع ، وأخـذت بعضـا من الدراهم وتركت البـاقى ، ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحدا من القوم ولم تأخذ شيئا من الدراهم(١٠٣) .

واستدل عبد القاهر على هذا بالقياس على النهى ، فهو ظاهر فيه أشد الظهور ، فقال : واعلم أنه يلزم من شك فى هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : لم أر القوم كلهم ، على معنى انك لم تر واحـدا منهم ، أن تجرى النهى هذا المجرى فتقول : لا تضرب القـوم كلهم ، على معنى لا تضرب واحدا منهم ، وأن تقول : لا تضرب الرجلين كليهمـا على معنى لا تضرب واحـدا منهم ، وأن تقـول : لا تضرب الرجلين كليهما على معنى لا تضرب واحدا منهما ، فان قال ذلك لزمه أن يحيـل قول الناس : لا تضربهما معا ، ولكن أضرب أحدهما ، ولا تأخذهما جميعا ولكن واحدا منهما ، وكفى بذلك فسادا(١٠٤) .

وبين السر فى أن تقديم النفى على لفظ العموم يفيد نفى العموم بأن التأكيد بألفاظ العموم ضرب من التقييد ، ومتى نفيت كلاما فيـه تأكيد فان النفى يتجه الى التأكيد خصوصا ، وينصب عليه ، فاذا قلت : لم أر القوم كلهم ، كنت عمدت بالنفى الى معنى «كل» خاصة ومن هنا تكون قد رأيت بعضهم ، ولم تر بعضهم(١٠٥) .

والسبب فى حدوث نفى العموم أو عموم النفى هو النفى ، فان تقدم النفى على لفظ العموم أفاد نفى العموم ، وان تقدم العمـوم

---

(١٠٣) السابق : ٢٨٥ .

(١٠٣) السابق : ٢٨٥ .

(١٠٤) السابق : ٢٧٨ .

(١٠٥) السابق : ٢٨٠ .

على النفى أفاد عموم النفى ، ولا تأثير للفعل فى ذلك . وقد بين عبد القاهر هذا فقال : واعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من اعمال الفعل وترك أعماله على الحقيقة ، وانما التأثير لأمر آخر ، وهو دخول « كل » فى حيز النفى ، وأن لا يدخل فيه(١٠٦) .

ولما كان عبد القاهر قد ذكر اعمال الفعل فى «كل» فى أكثر من موضع ، خشى من توهم تناقض بين ارجاعه التأثير للنفى ، وترديده أعمال الفعل ، ففسر مراده بذلك واستدل على أن المؤثر فى نفى العموم أو عموم النفى هو وقوع لفظ العموم فى حيز النفى وعدم وقوعه ، فقال : وانما علقنا الحكم فى بيت أبى النجم وسائر ما مضى باعمال الفعل وترك اعماله ، من حيث كان اعماله فيه يقتضى دخوله فى حيز النفى ، وترك اعماله يوجب خروجه منه من حيث كان الحرف النافى فى بيت أبى النجم حرفا لا ينفصل عن الفعل ، وهو «لم» لا أن كونه معمولا للفعل وغير معمول يقتضى ما رأيت من الفرق أفلا ترى أنك لو جئت بحرف نفى يتصور انفصاله عن الفعل ، لرأيت المعنى فى «كل» مع ترك أعمال الفعل ، مثله مع أعماله ، ومثال ذلك قول المتنبى :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

وقول أبى العتاهية :

ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد اذا بدالك رأى مشكل فقف

« كل » كما ترى غير معمل فيه الفعل ، ومرفوع اما بالابتداء واما بأنه اسم « ما » ثم ان المعنى مع ذلك على ما يكون عليه اذا علمت فيه الفعل فقلت : ما يدرك المرء كل ما يتمناه ، وما يدعو كل رأى الفتى

---

(١٠٦) السابق : ٢٨٣ .

الى رشد ، وذلك أن التأثير لوقوعه فى حيز النفى ، وذلك حاصل فى الحالين .

ولو قدمت « كلا » فى هذا فقلت : كل ما يتمنى المرء لا يدركه وكل رأى الفتى لايدعو الى رشد ، لتغير المعنى ، ولصار بمنزلة أن يقال : ان المرء لا يدرك شيئا مما يتمناه ، ولا يكون فى رأى الفتى ما يدعو الى رشد بوجه من الوجوه(١٠٧) .

فأثبت بالدليل أنه لا دخل لأعمال الفعل وترك أعماله فى افادة نفى العموم أو عموم النفى ، وانما العبرة بدخول لفظ العموم فى حيز النفى وعدم دخوله.

ولما كان تقديم النفى على لفظ العموم يفيد فى العموم وخروج البعض من الحكم ، وكان تقديم لفظ العموم على النفى يفيد عموم النفى وشموله فقد ترتب على هذا صحة بعض الأساليب على الوجه الأول ، وعدم صحتها على الوجه الثانى بسبب ما فيها من تناقض، وقد أشار عبد القاهر الى هذا فقال : واعلم أنه لما كان المعنى مع اعمال الفعل المنفى فى «كل» نحو : لم يأتنى القوم كلهم ، ولم أر القوم كلهم ، على أن الفعل قد كان من البعض ، ووقع على البعض ، قلت : لم يأتنى القوم كلهم ولكن أتانى بعضهم ، ولم أر القوم كلهم ولكن رأيت بعضهم ، فأثبت بعد ما نفيت ولا يكون ذلك مع رفع « كل » بالابتداء فلو قلت : كلهم لم يأتنى ولكن أتانى بعضهم ، وكل ذلك لم يكن ولكن كان بعض ذلك ، لم يجز لأنه يؤدى الى التناقض وهو أن تقول : لم يأتنى واحد منهم ولكن أتانى بعضهم(١٠٨) .

فالأساليب التى صحت على الوجه الأول لم تصح على الوجه

---

(١٠٧) دلائل الاعجاز : ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(١٠٨) السابق : ٢٨٣ .

الثانى ، لما فيها من التناقض بين الجملة الأولى والجملة الثانية فيهـا فقولك : كلهم لم يأتنى يفيد عدم اتيان واحد منهم اليك البتة وقولك : ولكن أتانى بعضهم ، يفيد اتيان بعضهم اليك ، وبذلك يقع التنـاقض ويفسد الاسلوب .

وختم الامام حديثه فى هذا الموضوع بخلاصة بين فيها ما يفيده تقديم النفى على لفظ العموم وما يفيده تقديم لفظ العموم على النفى فقال : واعـلم أنك اذا أدخلت « كلا » فى حـيز النفى ، وذلك بأن تقدم النفى عليه لفظا أو تقديرا ، فالمعنى على نفى الشمول دون نفى الفعل والوصف نفسه ، واذا أخرجت « كلا » من حـيز النفى ، ولم تدخله فيه لا لفظا ولا تقديرا كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا(١٠٩) .

موقف المتأخرين من هذه المسألة :

تناول بدر الدين بن مالك (ت : ٦٨٦هـ) هذه المسـألة بالشرح وبين أن تقديم المسند اليـه لقصد افادة عمـوم النفى واجب بثلاثة شـروط :

الأول : اقتران المسند اليه بأداة العمـوم « ككل وجميع » فان لم يقترن بها التقديم والتأخير سـواء . فاذا قلت : محمـد لم يقصر فأنت بالخيار بين أن تقـدم « محمد » كما فى المثـال أو تؤخره بأن تقول : لم يقصر محمد،اذ لا عموم حتى يراعى لأجله وجوب التقديم .

الثانى : أن يكون المسند اليه لو أخر لأعرب فاعلا،والا لاستوى التقديم والتأخير .

---

(١٠٩) دلائل الاعجاز : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

الثالث : اقتران المسند اليه بحرف النفى ، فان لم يقترن لا يجب التقـديم .

ومثال ما توفرت فيـه الشروط : كل انسان لم يقم ، فتقـديم المسند اليه واجب لاجل افادة عموم النفى ، وهو نفى الحكم عن كل فرد من أفراد الانسان ، فاذا أخرت فى مثل هذا المسند اليه ، لم يكن نصافى افادة العموم ، بل يحتمـل أن يكون الحكم منفيـا عن بعض الأفراد دون البعض ، فقولك : لم يقم كل انسان ، يحتمل أن يكـون معناه نفى القيام عن كل فرد من أفراد الانسان ويحتمل أن يكـون معناه نفى القيام عن بعض أفراد الانسان دون بعض(١١٠) .

وبالمقـارنة بين هذا الرأى ومـا ذهب اليه عبد القاهر نرى أن الرأيين يلتقيان فيما اذا تقدمت أداة العموم على أداة النفى نحـو : كل انسان لم يقم ، وكل طالب لم يتأخر ، فهذا يفيد عموم النفى على كل من الرأيين .

ويفترقان فيما اذا تأخرت أداة العموم على النفى ، نحو : لم يقم كل انسان ، ولم يتأخر كل طالب ، فهـذا عند عبد القاهر يفيـد نفى العموم وخروج بعض الأفراد من الحكم ، وعند ابن مالك يحتمل أن يكون لعموم النفى ، وأن يكون لنفى العموم(١١١) .

وعرض الخطيب القزوينى لرأى ابن مالك ، واعترض عليـه فى بعض علله المنطقية ، وبين أن ما ذكره ليس خافيا وأنه مشهور بـين العلماء(١١٢) .

---

(١١٠) المصباح : ١٣ ، وينظر أسرار التقديم والتأخير : ٦٣ .
(١١١) ينظر أسرار التقديم والتأخير : ٧٠ .
(١١٢) الايضاح : ٢/٧٤ ـ ٧٧ .

وذكر رأى الشيخ عبد القاهر وأمثلته والتعليل الذى علل به لافادة نفى العموم وعموم النفى ، ثم قال : وفيه نظر(١١٣) ولم يبين هذا النظر الذى يقصده .

وجاء سعد الدين التفتازانى وبين ما فى كلام الشيخ من نظر فقال : اننا نجد بعض الأمثلة التى دخل فيها لفظ العموم فى حيز النفى ولا يمكن أن يتعلق الفعل فيها ببعض دون بعض كما قال الشيخ، بل ان الكلام فيها يفيد عموم النفى وشموله ولا يصلح الا على هذا المعنى كقوله تعالى : (والله لا يحب كل مختال فخور)(١١٤) وقوله تعالى : (والله لا يحب كل كفار أثيم) (١١٥) (ولا تطع كل حلاف مهين)(١١٦) . فالكلام فى هذه الآيات على عموم النفى وشموله ولا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض دون بعض وبناء على هذا فان الحكم الذى ذكره الشيخ عبد القاهر أكثرى لا كلى(١١٧) .

وقد رد على رأى السعد بما يلى :

١ ــ أن هذا الحكم كلى ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيدا فى النفى دون المنفى فيكون من شمول النفى ، لأن القيد اذا اعتبر بعد النفى كان قيدا فيه لا فى المنفى ، فيكون النفى نفيا مقيدا لا نفى مقيد(١١٨) .

---

(١١٣) الايضاح : ٢/٧٨ .

(١١٤) الحديد : ٢٣ .

(١١٥) البقرة : ٢٧٦ .

(١١٦) القلم : ١٠ .

(١١٧) المطول : ١٢٥ ــ بتصرف .

(١١٨) تجريد البنانى : ٢/٢٦٠ .

٢ ــ أن مقتضى الاستعمال هــو ما ذكره الشــيخ عبد القــاهر والآيات مصروفة عن الظاهر بدليــل خــارجى ، حتى لــو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم(١١٩) ٠

وأفضل من هذين الردين وغيرهما ما ذكره الشــيخ البرقوقى فى شرحه للتلخيص نقلا عن الشيخ محمد عبده حيث قال :

فان قلت : فما تصنع فى قوله تعالى : (والله لا يحب كل مختال فخور) وقوله تعالى : (والله لا يحب كل كفار أثيم) ٠٠٠ قلت : قد يعدل عما يدل على عموم السلب الى ما يفيد سلب العموم ، والسلب عام على الحقيقة للتعريض بالمخاطب ، والايماء الى أنه شر صنفه ٠

مثلا : اذا قلت لسفيه تعرض بأنه شر السفهاء : أنا لا أحب كل سفيه ، فالمعنى أنه لو فرض أن محبتى تتعلق بسفيه لكنت غير موضع لهــا ، وكذلك الذى جاء فى الآيات الكريمــة أريد به ــ والله أعلم ــ التعريض بمن نزلت من أعداء الله ، وانهم شر أصنافهم، فقوله تعالى : (والله لا يحب كل مختال فخور) معناه : ان محبة الله لا تعم المختالين الفخورين حتى تشمل هؤلاء مكــانه سبحانه يقول : لو أن محبتنــا تعلقت بمختال فخور لما تعلقت بأولئك ، لأن مختــالهم وفخورهم شر مختال وفخور ، وهكذا يقال فى سائر الآيات وما ظاهره أنه من سلب المعوم وحقيقته أنه من عموم السلب(١٢٠) ٠

وبهذا نصل الى نهاية بحثنا آملين أن نكون قد أنجزنا ما قصدناه والله الموفق المستعان ٠

---

(١١٩) حاشية عبد الحكيم : ٢٠٤ ٠

(١٢٠) شرح التلخيص للبرقوقى : ٦٨ ٠

مراجع البحث

١ ـ أثر النحاة فى البحث البلاغى د٠ عبد القادر حسين ـ نهضة مصر ٠

٢ ـ أسرار التقديم والتأخير فى لغة القرآن الكريم د٠ محمود شيخون الكليات الأزهرية ٠

٣ ـ الايضاح ٠ الخطيب القزوينى ـ ت : د٠ محمد خفاجى ـ الكليات الأزهرية ٠

٤ ـ بغية الايضاح ٠ الخطيب القزوينى ٠ ت : عبد المتعال الصعيدى ـ الآداب ٠

٥ ـ البلاغة تطور وتاريخ ٠ د٠ شوقى ضيف ـ دار المعارف ٠

٦ ـ البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ٠ د٠ محمد أبو موسى ـ دار الفكر ٠

٧ ـ تجريد البنانى ٠ مصطفى البنانى ٠

٨ ـ تقرير الانبابى ٠ الشمس الانبابى ٠

٩ ـ حاشية عبد الحكيم على المطول ٠ عبد الحكيم السيالكوتى ٠

١٠ ـ خصائص التراكيب ٠ د٠ محمد أبو موسى ـ مكتبة وهبة ٠

١١ ـ الخصائص ٠ ابن جنى ٠ ت : محمد على النجار ٠

١٢ ـ دراسات تفصيلية لبلاغة عبد القاهر ٠ عبدالهادى العدل ـ المنيرية

١٣ ـ دلائل الاعجاز ٠ عبد القاهرة الجرجانى ٠ ت محمود محمد شاكر ـ الخانجى ٠

١٤ ـ دلالات التراكيب ٠ د٠ محمد أبو موسى ـ مكتبة وهبة ٠

١٥ ـ شرح التلخيص ٠ عبد الرحمن البرقوقى ـ مطبعة النيل ٠

١٦ ـ الكتاب ٠ سيبويه ـ بولاق ٠

١٧ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل ٠ الزمخشرى ـ الحلبى ٠

١٨ ـ مجاز القرآن • أبو عبيدة ت : فؤاد سركين •

١٩ ـ مختصر المعانى • سعد الدين التفتازانى ـ الحلبى •

٢٠ ـ معانى القرآن • الفراء •

٢١ ـ مفتاح العلوم • السكاكى ـ الحلبى •

٢٢ ـ المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع • بدر الدين بن مالك ـ الخيرية •

٢٣ ـ المطول • سعد الدين لتفتازانى ـ الاستانة •

٢٤ ـ نظرات فى البلاغة والاسناد • د• محمد عبد الرحمن الكردى السعادة •

٢٥ ـ نهاية الايجاز فى دراية الاعجاز • الرازى • الآداب •